الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبية.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية و التسيير وعلوم التجارية

الشعبة : العلوم المالية والمحاسبية

التخصص : محاسبة

القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط/ بنك – وكالة تقرت–

تحت إشراف الأستاذ :

د/ عزه الأزهر

إعداد الطلبة :

- **غزلان دعمش**
- **مراد عناد**
- **مراد مقى**

لجنة المناقشة

د. زبيدي بشير	أستاذ محاضر صنف أ	رئيس
د. عزه الأزهر	أستاذ محاضر صنف أ	مشرف (مقرر)
أ. بن موسى بشير	أستاذ محاضر صنف أ	مناقش

السنة الجامعية : 2018/2017

شكر وعرفان

الصلاة و السلام على خير الخلق محمد ابن عبد الله معلم الخلق أجمعين

(من لا يشكر الناس لم يشكره الله ، و من أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له)

(الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاحها المزيد منها)

واحتكاما إلى قوله صلى الله عليه و سلم أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في نجاز هذا البحث و أخص بالذكر

* **الأستاذ المشرف : عزة الأزهر** . على جميل صبره وسعة باله و نصائحه وتوجيهاته الصائبة و حرصه على إتمام هذا العمل على الحسن وجه .

* أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع الأساتذة دون استثناء .

* كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الزملاء في الدراسة و كذلك في العمل الذين كانوا سندا و قدوة في الإرادة و المثابرة .

* وفي الأخيـر أتقـدم بالشكر إلى كل من ساهم في إعداد هذا العمل سواء من قريب أو بعيد .

* الى كل من نسيهم قلمي وذكرهم قلبي ..

غزلان دعمش *مراد عناد* مراد مقني *

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .....
إلى من علمني العطاء بدون انتظار .....
إلى من أحمل إسمه بكل افتخار .....
إلى من علمني النجاح والصبر .....
إلى من أفتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه .....
إلى روح أبي الزكية الطاهرة رحمه الله .....
إلى ملاكي في الحياة .....
إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .....
إلى بسمة الحياة وسر الوجود .....
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي .....
إلى اغلى الحبايب .....
إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها .....
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله .....
إلى من آثروني على نفسهم .....
إلى من علموني علم الحياة .....
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة .....
إلى إخوتي و أخواتي حفظهم الله
إلى من كانوا ملاذي وملجئي .....
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات .....
إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ومن أحببتهم بالله .....
إلى طلاب قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة سنة ثانية ماستر دفعة 2018/2017.....
إلى الذين كانوا لي نعم الصحبة .....
إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء .....
إلى زملائي في المذكرة الطالبين مراد مقى ومراد عناد
إلى كل من وقف على المنابر و أعطى من حصيلته فكرة لينير دربنا .....
إلى كل الأساتذة الكرام في كلية العلوم الإقتصادية .....
و أتوجه بالشكر الجزيل إلى : **الأستاذ الدكتور : عزة الازهر** الذي تفضل بقبوله على إشراف هذه المذكرة فجزاه الله عنا كل خير فله مني كل التقدير والاحترام .

الطالبة : دعمش غزلان

الإهداء

إلى من وضعت تحت قدميها الجنان فكانت سر السعادة

إلى نبع الحنان ومنبع الاطمئنان .....

إلى أمي الغالية حفظها الله .....

إلى والدي الحبيب الذي لم يبخل عليا يوما بشيء .....

إلى روح أبي الزكية الطاهرة رحمه الله .....

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله .....

إلى من أظهروا لي كل الحب والإخلاص .....

إلى إخوتي و أخواتي حفظهم الله .....

إلى كل زملائي في مسيرتي الدراسية .....

وأخص بالذكر إلى زملائي في المذكرة

الطالبين :

مراد مقى وغزلان دعمش

إلى كل الأساتذة الكرام في كلية العلوم الإقتصادية و خاصة الأستاذ المشرف

الأستاذ الدكتور : عزة الأزهر و الأستاذ الدكتور : بن خليفة بلقاسم

اللذان لم يبخلا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم

إلى كل من يثابر في سبيل العلم .....

إلى كل من يتصفح مذكرتي .....

الطالب : عناد مراد

الإهداء

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح .....
إلى سبب وجودي في الحياة .....
إلى من أحمل إسمه بكل فخر .....
إلى والدي الحبيب الذي لم يبخل علي يوما بشيء .....
إلى روح أبي الزكية الطاهرة رحمه الله .....
إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل .....
إلى من علمتني الصبر مهما تبدلت الظروف .....
إلى رمز الحب وبلسم الشفاء .....
إلى التي لم تأل جهدا في تربيتي وتوجيهي ....
إلى والدتي الغالية رحمها الله .....
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله
إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي
إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء .....
إلى أخوتي واخواتي حفظهم الله .....
إلى رفيقة دربي التي كانت خير عون لي حتى اتممت هذا العمل .....
إلى زوجتي الغالية حفظها الله .....
إلى اولادي : الجيلاني ، قطر الندى ، أحمد ياسين ، نور سين حفظهم الله .....
إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع .....
إلى من تكاتفنا يدا بيد وتعلمنا .....
إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ومن أحببتهم بالله .....
إلى طلاب قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة سنة ثانية ماستر دفعة 2018/2017
إلى أخوتي الذين لم تلدهم أمي .....
إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء .....
إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم .....
إلى زملائي في المذكرة الطالبين : مراد عناد و غزلان دعمش .....
إلى من وقف على المنابر و أعطى من حصيلته فكرة لينير دربنا.....
إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الإقتصادية .....

و اخص بالشكر إلى **الأستاذ الدكتور : بن خليفة بلقاسم** و **الأستاذ الدكتور : عزة الأزهر** الذي تفضل بقبوله على إشراف هذه المذكرة فجزاه الله كل خير فله مني كل التقدير والاحترام .

الطالب : مقى مراد

فهرس المحتوى :

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتوى	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
ملخص الدراسة باللغة العربية.	
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية.	
مقدمة	أ
أولاً: الإشكالية	ب
ثانياً: فرضيات الدراسة	ب
ثالثاً: مبررات اختيار الموضوع	ج
رابعاً: أهمية الدراسة	ج
خامساً: أهداف الدراسة	ج
سادساً: حدود الدراسة	د
سابعاً: منهج البحث و الأدوات المستخدمة	د
ثامناً: محتوى البحث	هـ
تاسعاً: الدراسات السابقة	هـ
عاشراً: صعوبات الدراسة	و
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	8
المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي.	9
المطلب الأول: تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.	9
المطلب الثاني: خصائص و مبادئ النظام المحاسبي المالي.	11
المطلب الثالث: أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي.	13
المبحث الثاني:القوائم المالية البنكية.	15

المطلب الأول:القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي الوطني.	15
المطلب الثاني: القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي .	17
المطلب الثالث: القوائم المالية المختصرة للبنوك.	32
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الإفصاح على القوائم المالية البنكية.	
	35
المبحث الأول:الإفصاح المحاسبي للبنوك.	36
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.	36
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي.	38
المطلب الثالث: طرق الإفصاح المحاسبي.	39
المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.	42
المطلب الأول: القيمة العادلة .	42
المطلب الثاني: السياسات المحاسبية.	43
المطلب الثالث: طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية.	44
خلاصة الفصل.	47
الفصل الثالث: دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط–بنك	
تمهيد.	48
المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط– وكالة تقرت.	49
المطلب الأول: نشأة و تطور الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط– بنك.	49
المطلب الثاني: تقديم وكالة تقرت CNEP .	50
المطلب الثالث: خدمات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط– بنك.	53
المبحث الثاني: عرض و تحليل القوائم المالية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك.	55
المطلب الأول: عرض القوائم القوائم المالية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك.	55
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك.	62
المبحث الثالث: بيان توافق القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبية الدولية.	63

المطلب الأول: السياسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي. 63

المطلب الثاني: مطابقة القوائم المالية للبنك مع النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية. 68

خلاصة الفصل. 73

خاتمة. 74

التوصيات 75

قائمة المراجع

الملاحق: فهرس الجدول والأشكال

فهرس الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
1	1-1 المنظومة المتكاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي	10
2	1-2 طرق الافصاح ومتطلبات و الاهمية النسبية لكل طريقة من طرق الافصاح	41
3	1-3 الهيكل التنظيمي للوكالة	51

فهرس الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
1	1-1 نموذج جدول الميزانية	20
2	1-2 نموذج خارج الميزانية	23
3	1-3 نموذج حسابات النتائج	50
4	1-4 نموذج جدول تدفقات الخزينة	26
5	1-5 نموذج جدول تغير الأموال الخاصة	30
6	3-1 قائمة الميزانية للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط/بنك وفق النظام المحاسبي المالي لسنتي 2015-2016	55
7	3-2 جدول حسابات النتائج للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط/بنك وفق النظام المحاسبي المالي لسنتي 2015-2016	57
8	3-3 جدول خارج الميزانية للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط/بنك وفق النظام المحاسبي المالي لسنتي 2015-2016	58
9	3-4 جدول تدفقات الخزينة للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط/بنك وفق النظام المحاسبي المالي لسنتي 2015-2016	59
10	3-5 جدول تغير الأموال الخاصة للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط/بنك وفق النظام المحاسبي المالي لسنتي 2015-2016	61

ملخص الدراسة:

تأثرت الجزائر كباقي الدول بالتغيرات المحيطة بها مما أدى إلى تنويع منتجاتها المصرفية، فتطور نشاط بنوكها استوجب تطبيق نظام محاسبي مالي الذي أعطى إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العلمية في المحاسبة بتسجيل وإعطاء البيانات المالية عند إعداد القوائم المالية ، فالنظام المحاسبي المالي يحاول معالجة الأمور المحاسبية على الصعيد المحلي والدولي لأنه مستوحى من المحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية، حتى تكون القوائم المالية قادرة على تلبية حاجيات المستخدمين محليا ودوليا.

ومن كل ما عرض اتضح لنا ضرورة إعداد القوائم المالية للبنوك وفق قوانين النظام المحاسبي المالي وتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات والمتعلق بالإفصاح عن البيانات والأدوات المالية للبنوك حتى تكون معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعد المستخدمين من تقييم المركز المالي للبنوك وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية البنكية، الإفصاح المحاسبي المالي، النظام المحاسبي المالي.

Résumé:

L'Algérie comme tous les autres pays du monde a été touché par les changements mondiaux chose qui a affecté une diversité dans leurs produits bancaires et a permis le développement de toutes ses activités.

Ce qui a exigé l'application d'un système comptable financier donnant des directives générales permettant l'orientation scientifique dans les pratiques comptables par l'inscription et la présentation des données financiers pendant la préparation des états financiers, Le système comptable financier traite les problèmes au niveau local et international parce qu'il utilise les normes comptables pourque les états financiers peuvent répondre aux exigences locales et internationales.

Après tous ce qu'on vient de présenter on remarque l'exigence de la préparation des états financiers selon les lois du système comptable financier et l'application de la norme de déclaration financière n° 07 Les instruments financier : concernant la divulgation des données et Les instruments financiers utilisés par les banques présentant une source sure permettant aux utilisateurs de faire des comparaisons pour évaluer le centre financier des banques et son rôle d'une façon à pouvoir prendre des décisions économiques et financiers.

Mots clés : les états financiers, système comptable financier.

يعد القطاع البنكي من أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيراً على المستوى الدولي، حيث تستفيد من خدمات البنوك معظم الأفراد والمنظمات مودعين كانوا أو مقرضين، وللقطاع المصرفي علاقات وثيقة بأجهزة السلطات الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع البنكي مما أعطى للبنوك دوراً مهما في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، فحسن أداء البنوك وضمان سلامته حظي بالاهتمام العام وخاصة ما يتعلق بملائمتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة، واختلاف أنشطة البنوك عن باقي الأنشطة الأخرى أدى إلى اختلاف متطلبات المحاسبة والإفصاح في القوائم المالية، فالعمليات المصرفية تتميز بالدقة والتنوع والسرعة في إنجاز المهام لذلك فمحاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة حتى يسهل استخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب من القوائم المالية ويجب أن تحتوي هذه القوائم على الإفصاح المحاسبي بتحديد الكميات الواجب الإفصاح عنها حيث تعود هذه المحددات إلى طبيعة العمل المصرفي.

يعد الإفصاح من الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية، حيث تدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات.

فالإفصاح المحاسبي تنشأ أهميته من تعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين، المستثمرين، المقرضين، المراقبين، المحاسبين والأجهزة الحكومية فالبيانات المالية الخاصة بالبنوك يحتاج مستخدموها إلى معلومات ملائمة و موثقة وقابلة للمقارنة لتساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي، وكذا اتخاذ القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير معلومات تمكنهم من فهم السمات الخاصة لطبيعة أنشطة البنوك.

وفي الوقت الراهن وخاصة على المحيط المصرفي تزايدت أهمية الإفصاح من خلال تعقيد الأدوات المالية المستعملة وحجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها ونظراً لتطور التقنيات المستخدمة في التعامل وارتفاع حدة المنافسة وكذا إزالة القيود على التعامل على هذا زاد في تعقيد الأدوات المالية مما تطلب الحاجة إلى الإفصاح عن البيانات المالية المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية.

الإشكالية:

وبما أن النظام المحاسبي المالي استمد مرجعيته من المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية:

المتعلق بالإفصاح عن البيانات والأدوات المالية للبنوك، فإصدار هذا المعيار راجع لأهمية البنوك وتأثيرها الكبير في عالم الأعمال، ولحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكال الرئيسي التالي:

كيف يتم إعداد القوائم المالية للبنوك في ظل النظام المحاسبي المالي؟

تتفرع من الإشكالية السابقة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يتم إعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي؟
- هل يتم الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة؟
- هل يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 07: الأدوات المالية: الإفصاحات في الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية؟.

فرضيات الدراسة:

وضعنا أساس لدراستنا من شأنه أن يساعد على الإجابة على مجموعة الإشكاليات السابقة، وذلك من خلال مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- يتم إعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لقوانين النظام المحاسبي المالي.
- يتم الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة على أساس القياسات المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية: الإفصاحات في الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا الموضوع لعدة أسباب نختصرها في نقطتين:

سبب شخصي :

فضول معرفي لجانب جديد من المحاسبة لم تتوسع فيه كثيراً خلال سنواتنا الدراسية وهي محاسبة البنوك، ومن زاوية جديدة وهي النظام المحاسبي المالي ومعيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية: الإفصاحات.

أسباب موضوعية:

- تبنى الجزائر النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وبداية تطبيقه السنوات الأخيرة مما جعله موضوع هام وخصب للباحثين حسب اختياراتهم لجوانب الدراسة وكان اختيارنا للمؤسسات المالية وبالتحديد البنوك لما تحتل من أهمية في الاقتصادي الوطني.

- المساهمة بتنويع الدراسات الحديثة في المكتبة الجامعية بموضوع يعتبر إلى حد ما قليل التطرق خاصة في دراساتنا الجامعية.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية البحث فيما يلي:

- إعداد قوائم مالية ذات معلومات محاسبية مناسبة تلبي حاجيات المستخدمين وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة كما يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنك و إجراءات المقارنة.

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في أن القطاع المصرفي يعد عصب الاقتصاد في العصر الحديث، إذ لا يتصور تطور الحياة الاقتصادية دون قطاع مصرفي ذو فعالية خاصة في مجال الائتمان، هذا الأخير يتأثر بطبيعة ونوع العمليات المالية التي تتم على مستوى هذا القطاع باعتباره مراقبا من طرف البنك المركزي هذا من جهة، كما أن قوة القطاع المصرفي وفعاليته من حيث التنظيم و التسيير يبعث الثقة في نفسية المستثمرين الخوض في المجال المصرفي من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة أهم وأحدث المنتجات في المجال المصرفي العالمي.
- توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على مستوى الداخلي والخارجي للبنك.
- دراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية وفقاً للنظام المحاسبي المالي والحكم على درجة الإفصاح من خلال الاعتماد الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية: الإفصاحات.

- حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية:

تتمحور الدراسة حول القوائم المالية لصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط /بنك. تقرت .

2- الحدود الزمانية:

القوائم المالية للبنك لسنتي 2015، 2016 و التقرير المالي الذي يضمها.

منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري والمنهج التحليلي في ما يتعلق بالجانب التطبيقي من خلال تتبع مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالقوائم المالية للبنوك والإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات.

محتوى البحث :

قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول نظري مجزئا إلى فصلين حيث يحتوي الفصل الأول على الإطار النظري للدارسة مفهوم النظام المحاسبي المالي ومبادئه وخصائصه وأهميته وأهدافه وكذا التطرق للقوائم المالية البنكية.

أما الفصل الثاني فبدايته كانت حول الإفصاح المحاسبي للبنوك وكذا التطرق إلى الإفصاح المحاسبي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

بالنسبة للقسم الثاني فهو تطبيقي يخص القوائم المالية البنكية لصندوق الوطني للتوفير الاحتياط/بنك إعداداها واحترام لقوانين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية.

الدراسات السابقة:

1- توفيق زرمان، فعالية استخدام المحاسبة البنكية في التدقيق و الرقابة، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، الهدف من هذه الدراسة إن البنك التجاري مؤسسة مالية يقوم بدور الوساطة المالية وتقدم الخدمات المتعددة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وحتى البنك من التحكم في مختلف الوظائف يتطلب وجود تنظيم داخلي محكم وفعال.

2- مريم موح، القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ديسمبر 2010، تهدف هذه الدراسة إلى بحث إذا ما كانت المؤسسات المالية تقوم بتطبيق معايير الإبلاغ المالي لتصبح عملية مقارنة بنوكنا الوطنية، و البنوك العالمية صحيحة، وكذلك تكون قرارات مستخدمي قوائمها المالية رشيدة على أسس صحيحة .

3- خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معايير المحاسبة الدولي رقم 01، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 2، 2002، تهدف هذه الدراسة إلى بحث في آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتكلفة بعرض البيانات المالية في الشركات العامة في الأردن، وبما يتعلق بمبدأ الإفصاح للأعراض العامة لضمان إمكانية توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
• استخدام المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة . • الإفصاح المحاسبي و دوره في التقارير المالية . • دراسة مزايا وعيوب النظام المحاسبي المالي.	• مقارنة بين النظام المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي . • مستوى إلتزام البنوك بنشر القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي . • الحكم على درجة الإفصاح من خلال الاعتماد على الإبلاغ المالي .

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات .إذ واجهتنا خلال الدراسة بعض منها هي:

- قلة المراجع فيما يخص القوائم المالية البنكية.
- عدم منح المعلومات العامة والخاصة بدراستنا التي تخص القوائم المالية البنكية.
- صعوبة إجراء الدراسة الميدانية نظراً لعدة أسباب منها:

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

إن الاتجاه المتنامي للعولمة، أدى إلى تبني المعايير المحاسبة الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم والالتزام بتطبيقها، ونظراً لتفاعل البيئة الجزائرية مع البيئة الدولية في مختلف المجالات، قامت الدولة الجزائرية بإصدار النظام المحاسبي المالي (SCF)، والذي يتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

لذلك ومن خلال هذا الفصل ارتأينا تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد والقوائم المالية البنكية.

وكذا القوائم المالية المختصرة للبنوك.

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي

يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي أفضل خيار لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصحب الاصلاح الاقتصادي، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف ومجال تطبيق هذا النظام وكذا خصائصه وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

أ- تعريف النظام المحاسبي المالي:

المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية.[1]

و كما يعرف النظام المحاسبي المالي على أنه " الأسلوب المنظم أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشأة المالية من واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر والسجلات المحاسبية لغرض بيان نتيجة المنشآت من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة "[2]

ب- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقاً للمواد 2- 4- 5 من قانون 07/11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:[3]

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي تمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 74، القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ص 03.
[2] وليد ناجي الحيالي ، أصول المحاسبة المالية ، الجزء الأول ، منشورات الأكاديمية العربية ، الدنمارك ، 2007 ، ص 72 .
[3] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موقع نشر، الجزائر ، 2009، ص 08 .

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون للسلع والخدمات التجارية والغير تجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعني مسك المحاسبة المالية المبسطة ويستثنى من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص المعنويون الخاضعون للأحكام المحاسبة العمومية.

شكل رقم(1-1): توضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

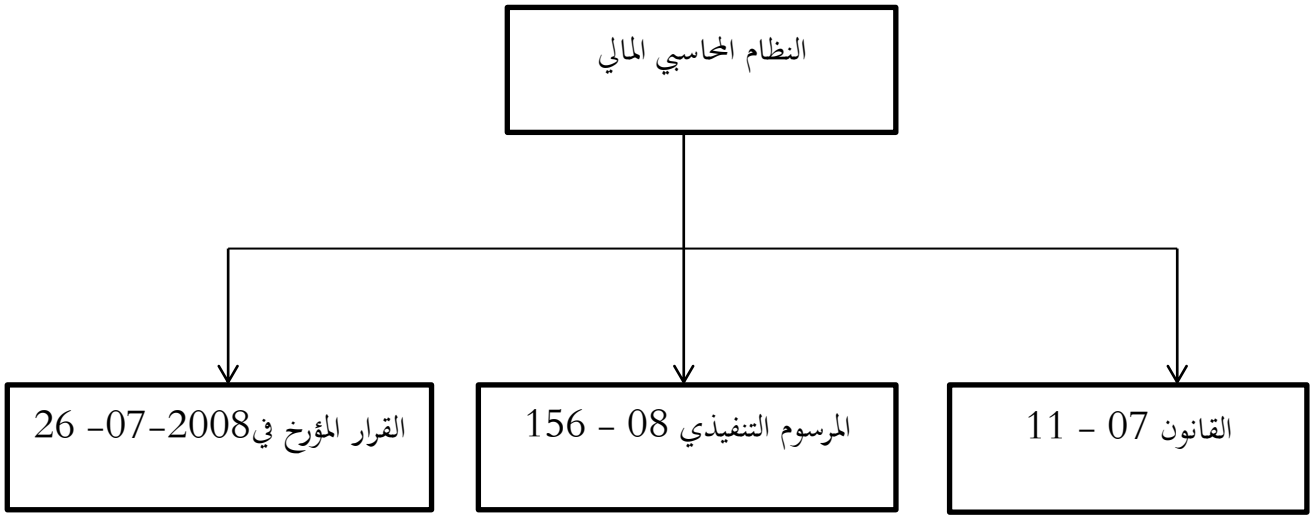

المصدر: سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي 17-18 جانفي2010، بالقطب الجامعي الجديد الشط ، المركز الجامعي بالوادي ، ص 06.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ النظام المحاسبي المالي

أ- خصائص النظام المحاسبي المالي:

هناك مجموعة من العناصر تمثل أهم خصائص النظام المحاسبي المالي نذكرها فيما يلي:

- لها إطار مرجعي مستمد من النظرة الأنكلوساكسونية.
- معدة لمصلحة المستثمرين.
- إعداد المرجع بالاعتماد على مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي.
- معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي إطار مفاهيمي وليس قواعد.
- تنميط شامل من نفس الوقت للقواعد المحاسبية وعناصر المعلومة المالية من ملحق التقارير، تسيير...
- تطبيق إجباري لكل المعايير المحاسبية وكل التفسيرات.
- أولوية الميزانية على حساب النتيجة و أهمية الملحقات.
- إدخال مفهوم القيمة العادلة أو الصحيحة، والتي تعوض التكلفة التاريخية في عملية تقييم الأصول والخصوم بقيمتها العادلة أو العادلة أو الصحيحة وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات، وذلك بغية معرفة وتقدير جيد لذمة المؤسسة.
- إدخال مفهوم التحيين والتي تهدف إلى معرفة أثر عنصر الزمن من الأصل على عملية تقييم الأصول والخصوم.
- تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي.[1]

ب- مبادئ النظام المحاسبي المالي:

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنياً مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:[2]

- **استمرارية النشاط:**

يُجرى إعداد القوائم المالية على افتراض أن المنشأة مستمرة، وستبقى عادلة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية، ولتقليص الحجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن

[1] د.كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/ IFRS)،مجلة اقتصاديات بشمال إفريقيا، جامعة الشلف الجزائر ، بدون سنة ، العدد 06، ص ص 291- 292.

[2] Ministère des Finances, projet de system comptable financer , document de Travail; juillet 2006 , p06 .

وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أسس مختلفة في مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك.

- **الدورة المحاسبية:**

عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي في 12/31، كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ للإدخال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدينة، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من سنة .

- **استقلالية الدورات:**

إن تحديث نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يُساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.[1]

- **قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية:**

تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.

- **قاعدة الوحدة النقدية:**

أي تسجيل العمليات المعبر عنها في النقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملاحق، إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.

- **مبدأ استمرارية الطرق:**

أي أنَّ نفس الطرق المطبقة في الدورة السابقة تطبق في الدورة المالية، وفي ظل تغيير لابد أن يبرر في الملاحق.

- **مبدأ الأهمية النسبية:**

تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة غير أنه يجوز جمع المبالغ غير معتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة.

[1] هوام جمعة ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،ط 2 ، 2009-2010 ، ص31 .

- **مبدأ الحيطة والحذر:**

ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف، يجب على المحاسبة أن تستجيب بمبدأ الحيطة والحذر لأن ذلك يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفادي الأخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون، إن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها .

- **مبدأ التكلفة التاريخية:**

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول و الخصوم و المنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو التغيرات القدرة الشرائية للعمل بخلاف فإنه يمكن تعويض التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة)، لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف الكتاب والمحاسبين، وتزداد حدة هذه الانتقادات في حالة الارتفاع في مستويات التضخم.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

1- أهمية النظام المحاسبي المالي:

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:[1]

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساساً لاتخاذ القرار.
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دولياً مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

[1] شنوف شعيب ، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية ، مجلة جديد الاقتصاد ، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2006 ، ص 65 .

- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبة العالمية.
- تقديم صورة واقعية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

2- أهداف النظام المحاسبي المالي:

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من النظام المحاسبي المالي ويمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع النظام المحاسبي الدولي.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- اعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على مستوى وطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكنها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- يسمح بالتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بأعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية التي تسمح بأقل تكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

[1] الأستاذ ايت محمد مراد والأستاذ بحري سفيان ، النظام المحاسبي الجديد في الجزائر "تحديات وأهداف " ، مداخلة ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS /IFRS ، جامعة بومرداس ، 17 سبتمبر 2011. ص 3.

المبحث الثاني: القوائم المالية البنكية

إن فهم طبيعة أنشطة البنوك يقودنا إلى فهم النظام المحاسبي للبنوك وتحديد مخرجاته التي تتمثل في القوائم المالية البنكية، فهي لا تختلف عن مخرجات أي نظام محاسبي آخر أي مخرجات المخطط المحاسبي الوطني لا تختلف عن مخرجات النظام المحاسبي المالي في البنوك، وذلك لأن الغرض من تسجيل الأحداث المالية في البنوك هو الإبلاغ عن العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث القوائم المالية البنكية في ظل كلا النظامين المحاسبي الوطني والمحاسبي المالي بالإضافة إلى القوائم المالية المختصرة.

المطلب الأول: القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي الوطني

وفقا للمخطط المحاسبي الوطني تقوم البنوك بأعداد القوائم المالية التالية:[1]

الميزانية، جدول حسابات النتائج وخارج الميزانية.

أ- الميزانية:

وهي المرآة التي تعكس نتيجة نشاط البنك أو تعطي صورة هادفة عن المركز المالي في فترة زمنية معينة فالبنوك منشآت مالية تأخذ عناصر أصولها السائلة ذات الطبيعة النقدية وتعتبر أهم ممتلكات البنك، وبالتالي يجب إعداد الميزانية بصورة توضح أهمية هذه العناصر، فعندما تكون بصدد إعداد ميزانية بنك في جانب الأصول يكون الترتيب ابتداء بالأصول النقدية وانتهاء بالأصول الثابتة، أما جانب الخصوم الذي يمثل الموارد المالية للبنك فيجب ترتيب عناصر هذا الجانب بصورة توضح مقدار الموارد الداخلية و الموارد الخارجية للبنك وذلك حتى يستطيع مستخدم هذه القوائم التعرف بصورة محددة على أوجه استخدام هذه الموارد ومقدار الأهمية النسبية لعناصر هذه الموارد واستخدامها.

ب- جدول حسابات النتائج:

وتدرج فيه جميع عناصر إيرادات وأعباء البنك التي تخص السنة المالية موضع القياس، وتتكون ايرادات البنوك من البنود التالية:

- الفوائد الدائنة وفوائد خصم الكمبيالات.
- إيرادات الاستثمارات التي تتمثل في فوائد وأرباح الأوراق المالية المملوكة للبنك.
- العمولات التي يتقاضاها البنك من عملائه مقابل الخدمات المصرفية التي يقدمها لهم.

[1] فاتح حاج محمد ، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2000-2001 ، ص ص 75-79.

- أرباح عمليات النقد الأجنبي الناتجة من فروق أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية.
- بعض بنود الإيرادات المتنوعة الأخرى.

أما عناصر الأعباء فتتكون من البنود التالية:

- الفوائد المدينة التي يتم احتسابها لعملاء الودائع وودائع صندوق التوفير وبعض الحسابات الجارية الخاصة.
- المصروفات العمومية للبنك والتي تتضمن ككافة المصاريف الإدارية كالمرتبات والأجور والإيجار والعوائد ومصاريف الإصلاح والصيانة ومصاريف البريد وما إلى ذلك.
- امتلاكات الأصول الثابتة المملوكة للبنك كالمباني والأثاث والآلات .
- المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك فيها ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية وخلافه.

ج- خارج الميزانية:

خارج الميزانية تشمل جميع العمليات التي يؤجل تحقيقها إلى المستقبل وتتمثل في الأصول المحتملة، وتسمى محتملة لأنها مرتبطة بالتزام أو تحقيق شرط غير مؤكد خارج عن إرادة البنك، فهمي عمليات تنطوي على خطر كبير أي عمليات في سوق الصرف و السوق المالي.

وتتمثل أنواع العمليات خارج الميزانية فيما يلي:

- الخصوم المحتملة المرتبطة بالضمانات المقدمة من البنوك والتي تتعهد فيها بتحمل التزامات الغير، كضمان الاحتياطي وضمان الكفالة، كأن تتعهد البنوك بالتسديد عند تاريخ استحقاق سفتجة عن طريق القبول والتظهير إذا لم يعني الزبون بذلك ، وأيضا نجد من الخصوم المحتملة الاعتماد المستندي.
- الالتزامات بحد ذاتها وتتضمن فتح قروض مؤكدة وتسهيل إصدار سندات، ففتح قروض مؤكدة هي وعد البنوك بمنح قروض للزبون بشروط معينة بضم القرض إلى ميزانية البنك عندما يريد الزبون استعماله، أما سهولة اصدار السندات هي تقنيات جديدة ترافق إصدار السندات القصيرة الآجل للزبون مثل شهادة الإيداع ، ورقة الصندوق، حيث يلتزم البنك بشراء هذه السندات إذا لم يوجد من يشتريها أو يقوم بفتح قرض لزبونه.
- العمليات المرتبطة بتغير نسب الفائدة و الصرف فهي تلك التي يقوم بها المتعاملون على أساس توقعات تغير سعر الفائدة وسعر الصرف لمؤشرات البورصة وهي نوعان من العمليات التغطية وعمليات المضاربة.[1]

[1] فاتح حاج محمد ،مرجع سابق ص 79.

المطلب الثاني: القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي

يقوم النظام المحاسبي المالي بتحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات والتي تتكون من الميزانية، خارج الميزانية جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة جدول تغير الأموال الخاصة والملاحقة.

أ- الميزانية:

يجب أن يتم إعداد الميزانية وفقا لترتيب تنازلي للسيولة وتتضمن الميزانية من عناصر الأصول والخصوم نذكرها فيما يلي:

1- الأصول: تتضمن الأصول العناصر التالية:[1]

- **الصندوق**: البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك.
- **البريدية**: ويشمل الصندوق الذي يحتوي على الأوراق و القطع النقدية الجزائرية والأجنبية التي لها سعر قانوني وكذا الشبكات السياحية، بالإضافة للموجودات لدى البنك المركزي والخزينة العمومية وكذا الموجودات لدى مركز الصكوك.
- **الأصول مالية مملوكة لغرض التعامل**: وتشمل الأصول المالية المكتسبة من طرف البنوك لغرض تحقيق ربح في رأس المال قصير الآجل وذلك بإعادة بيعها في إظهار أنشطة السوق.
- **أصول مالية جاهزة للبيع**: يشمل هذا الحساب على الأصول المالية التي لا تدرج في الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل والمملوكة حتى تاريخ الاستحقاق وقروض وحسابات دائنة على الهيئات و الزبائن والمساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات.
- **قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية**: وهي أصول مالية ذات دفع محدد أو قابلة للتحديد وغير مسعره في سوق نشيطة ويشمل أيضا المستحقات التابعة على المؤسسات المالية المحازة بموجب العمليات المصرفية.
- **قروض وحسابات دائنة على الزبائن**: وهي مجموع السلفات والحقوق المحازة بموجب العمليات المصرفية على الزبائن من غير المؤسسات المالية وكذا الحقوق المحازة على الزبائن، من غير الهيئات المالية من جراء عمليات الإيجار والتمويل.

[1] نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص ص 20- 21.

- **أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق**: وهي الأصول المالية التي تتوج بمدفوعات محددة أو قابلة للتحديد وذات استحقاق محدد التي تنويها المؤسسة المالية، ونستطيع الحفاظ عليها حتى آجال استحقاقها.
- **الضرائب المؤجلة– أصول**: يسجل فيه مبالغ الضرائب على النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة.
- **أصول أخرى**: ويشمل هذا الأصل خاصة على المخزونات والحقوق على الغير التي تظهر في بنود الأصول الأخرى، باستثناء حسابات التسوية كما يتضمن أيضا رأس المال المكتسب الغير مطلوب أو الغير مسدد رغم طلبه من رأس المال المكتسب.

2– الخصوم: تتضمن الخصوم العناصر التالية:[1]

البنك المركزي:

يشمل الديون اتجاه البنك المركزي لبلد إقامة البنوك ورؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر والاحتياطات.

- النتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم الغير جارية التي تتضمن الفائدة.
- موردون ودائنون أخرون.
- خصوم الضريبة.
- أرصدة الأعباء والخصوم المماثلة.
- خزينة الأموال السلبية.
- مبالغ للدفع والاستلام.
- عدد الأسهم المرخصة الصادرة غير محررة كلياً.
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.
- خصوم أخرى اتجاه الغير والتي تدرج في حسابات أخرى من الخصوم باستثناء حسابات التسوية.

مؤونة لتغطية المخاطر والأعباء: تشمل المؤونات المخصصة لتغطية تلك الخصائص التي يحتمل وقوعها، بسبب نشوء حوادث والتي يكون تقييمها وتحقيقها غير مؤكدين.

[1] نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، مرجع سابق ، ص ص 21- 22.

- **إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمارات:** ويشمل الإعانات لفائدة البنوك لغرض حيازة ممتلكات معينة أو إنشائها.
- **أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة:** ويشمل المبالغ المخصصة لتغطية المخاطر العامة عندما يستلزم الحذر ذلك للنظر للمخاطر المرتبطة بالعمل المصرفية.
- **الديون التابعة:** تشتمل على الأموال المتأتية من إصدار الأوراق النقدية أو الاقتراضات التابعة التي لا يمكن تسديدها في حالة التسويق.
- **رأس المال:** وهو رأس المال الاجتماعي للمؤسسة المصرفية.
- **الاحتياطات:** هي اقتطاعات من الأرباح السنوية المالية السابقة.
- **فارق التقييم:** يسجل فيه رصيد الأرباح والخسائر الغير مقيدة في النتيجة. [1]

[1] نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، مرجع سابق ، ص ص 21- 22.

و الجدول التالي يمثل نموذج جدول الميزانية :

جدول رقم: 1-1- يمثل نموذج جدول الميزانية.

الرقم	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل.			
3	أصول مالية جاهزة للبيع.			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية.			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن.			
	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق.			
6	الضرائب الجارية – أصول.			
7	الضرائب المؤجلة – أصول.			
8	أصول أخرى.			
9	حسابات التسوية.			
10	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشاركة أو الكيانات			
11	المشاركة.			
12	العقارات الموظفة.			
	الأصول الثابتة المادية.			
13	الأصول الثابتة غير المادية.			
14	فارق الحيازة.			
	مجموع الأصول.			

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية، الصدرة في 29 أكتوبر 2009، العدد76، ص 19 .

الرقم	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	البنك المركزي.			
2	ديون تجاه الهيئات المالية.			
3	ديون تجاه الزبائن.			
4	ديون ممثلة بورقة مالية.			
5	الضرائب الجارية- خصوم.			
	الضرائب المؤجلة- خصوم.			
6	خصوم أخرى.			
7	حسابات التسوية.			
8	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء.			
9	اعانات التجهيز- اعانات أخرى للاستثمارات.			
10	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة.			
11	ديون تابعة.			
12	رأس المال.			
13	علاوات مرتبطة برأس المال.			
14	احتياطات.			
15	فارق التقييم.			
16	فارق اعادة التقييم.			
17	مرحل من جديد(+/-).			
18	نتيجة السنة المالية (+/-).			
19	مجموع الخصوم.			

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية، الصدرة في 29 أكتوبر 2009، العدد76، ص 19 .

ب- خارج الميزانية:

يشتمل هذا الجدول على مجموع من الحسابات نذكر من بينها:[1]

1- التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية: ويشتمل هذا الحساب على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية.

2- التزامات التمويل لفائدة الزبائن: يشمل هذا الحساب على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن.

3- التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية: يشمل هذا الحساب خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية.

4- التزامات ضمان بأمر الزبائن: يشمل هذا الحساب خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.

5- التزامات أخرى ممنوحة: يشمل هذا الحساب على الأوراق المالية و العملات الصعبة للتسليم من قبل البنك.

6- التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية: يشمل هذا الحساب على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية.

7- التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية: يشمل هذا الحساب على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية.

8- التزامات أخرى محصل عليها: يشمل هذا الحساب خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف البنك.

[1] نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، مرجع سابق ، ص 23.

والجدول التالي: يمثل نموذج خارج الميزانية.

جدول رقم 1-2: يمثل نموذج خارج الميزانية.

الرقم	الالتزامـــــــــــات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	**التزامات ممنوعة.**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية.			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن.			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية.			
4	التزامات ضمان بأمر الزبائن.			
5	التزامات أخرى ممنوحة.			
ب	**التزامات محصل عليها.**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية.			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية.			
8	التزامات أخرى محصل عليها.			

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية، الصادرة في 29أكتوبر2009، العدد 76، ص23.

- **فارق إعادة التقييم**: هو الفائض في القيمة النتائج عن إعادة التقييم.
- **مبالغ مرحلة**: تعبر عن المبالغ المتراكمة من نتائج السنوات المالية السابقة التي لم يقرر تخصيصها بعد.
- **نتيجة السنة المالية**: يسجل هذا الحساب ربح أو خسارة السنة المالية.

ج– جدول حسابات النتائج:

يتضمن هذا الجدول الأرباح أو الخسائر المحققة من طرف المؤسسات البنكية ويشتمل على العناصر التالية:[1]

- **النواتج**: وسجل هذا الحساب وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.
- **الأعباء** : يسجل هذا الحساب وفي الظروف الاستثنائية العناصر الغير عادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية الغير متوقعة.
- **ناتج قبل الضريبة**: يساوي هذا الحساب الفارق بين ناتج الاستغلال وحساب الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية الأخرى والعناصر الغير عادية(أعباء ونواتج).
- **ضرائب على النتائج وما يماثلها**: يشمل هذا الحساب العبء الصافي للضريبة الواجب دفعها أو المؤجلة على الأرباح.
- **الناتج الصافي للسنة المالية**: يسجل هذا الحساب الربح أو الخسارة للسنة المالية.

[1] نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009،مرجع سابق ، ص ص 25- 26.

جدول 1-3: يمثل نموذج حسابات النتائج.

الرقم	البيـــــــــان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة.			
2	– فوائد وأعباء مماثلة.			
3	+ عمولات(نواتج).			
	– عمولات(أعباء).			
4	± أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة.			
	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع.			
5	+ نواتج النشاطات الأخرى.			
6	– أعباء النشاطات الأخرى.			
7	**الناتج البنكي الصافي.**			
8	أعباء استغلال عامة.			
9	–مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة وغير المادية.			
10	**الناتج الإجمالي للاستغلال.**			
11	–مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد.			
12	+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة.			
13	**ناتج الاستغلال.**			
14	+/–أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى.			
15	+ العناصر غير العادية (نواتج).			
16	–العناصر غير العادية (أعباء).			
17	**ناتج قبل الضريبة.**			
18	–ضرائب على الناتج وما يماثلها.			
21	الناتج الصافي للسنة المالية.			

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية، الصادرة في 29أكتوبر2009، العدد 76 ، ص 24

د- جدول تدفقات الخزينة:

الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساساً لتقييم مدى قدرة البنوك والمؤسسات المالية على توليد أموال الخزينة وكذا معادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة حيث تشمل هذه الأخيرة على الأموال في الصندوق و الودائع عند الاطلاع، وتعتبر معادلاتها أموال الخزينة بأنها التوظيفات المالية ذات الآجل القصير البالغة السيولة، التي تعتبر سهلة التحويل إلى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها.

فالتدفقات المالية هي دخول وخروج الأموال في الخزينة ومعادلاتها حيث يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

فتعد الأنشطة العملياتية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج المؤسسة الخاضعة وكل الأنشطة الأخرى التي لا تعبر أنشطة استثمار أو تمويل ، أما أنشطة الاستثمار فتمثل الحيازات و التنازلات عن الأصول الطويلة الآجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة، وأنشطة التمويل هي" أنشطة مصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال المقدر وافتراضات البنوك.[1]

والشكل التالي: يمثل نموذج جدول تدفقات الخزينة.

جدول رقم1-4: نموذج جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

الرقم	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	ناتج قبل الضريبة.			
2	+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية.			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى.			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى.			
5	+/- خسائر صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار.			
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل.			
7	+/- حركات أخرى.			

[1] نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، مرجع سابق ، ص ص 29-30 .

8	= اجمالي العناصر / غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى (اجمالي العناصر من 2 إلى 7).			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية.			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن.			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية.			
12	التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية.			
13	الضرائب المدفوعة.			
14	= انخفاض/ (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية (اجمالي العناصر 9 إلى 13).			
15	اجمالي التدفقات الصافية للأصول الناتجة عن النشاط العملياتي (اجمالي العنصرين 1.8 و14) (أ).			
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات.			
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة.			
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثانية المادية وغير المادية.			
19	اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار(اجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب).			
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين.			
21	+/- اجمالي التدفقات الأخرى للأموال المتآتية من أنشطة التمويل.			
22	اجمالي التدفقات الصافين للأموال المرتبطة لعمليات التمويل (اجمالي العنصرين 20 و 21) (ج).			

23	تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د).			
24	ارتفاع / (انخفاض)صافي أموال الخزينة و معادلاتها (أ+ب+ج+د). التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ). التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب). التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج). تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د).			
25	**أموال الخزينة ومعادلاتـــــــها** أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (اجمالي العنصري 26 و27).			
26 27	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب(أصل وخصم). حسابات (أصل وخصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
28	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال (اجمالي العنصري 29 و30).			
29 30	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم). حسابات (أصل وخصم) واقتراضات / قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
31	صافي تغير أموال الخزينة.			

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية، الصادرة في 29أكتوبر2009، العدد 76 ،ص ص 27-29 .

هـ- جدول تغير الأموال الخاصة: [1]

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من فصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للبنوك خلال السنة المالية، فالمعلومات الدنيا التي تضمنها جدول تغيرات الأموال الخاصة تخص الحركات المرتبطة بالنتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة النواتج والأعباء الأخرى المستحلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة ، عمليات الرسملة وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية، أما فيما يخص عمليات الرسملة يتعلق الأمر خصوصا بالزيادة أو النقصان في تسديد رأس المال وتمثيل مختلف لمجاميع التي تحملها أسطر وأعمدة جدول تغير الأموال الخاصة موضوع الملاحظات المفصلة من أجل شرح طبيعة وتركيبة هذه المجاميع.

[1] نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، مرجع سابق ص ص 32- 34.

والشكل الموالي: يمثل نموذج جدول تغير الأموال الخاصة.

جدول رقم 1-5 : نموذج جدول تغير الأموال الخاصة.

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن-2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية. أثر تصحيحات الأخطاء الهامة.						
الرصيد المصحح في 31ديسمبر ن-2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة. تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع. تغير فوارق التحويل. الحصص المدفوعة. عمليات الرسملة. صافي نتيجة السنة المالية ن-1.						
الرصيد في 31ديسمبر ن-1.						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية. أثر تصحيحات الأخطاء الهامة.						
الرصيد المصحح في 31ديسمبر ن-1.						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة. تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع.						

تغير فوارق التحويل. الحصص المدفوعة. عمليات الرسملة. صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية، الصادرة في 29أكتوبر2009، العدد 76، ص 31

و- ملحق الكشوف المالية:

يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية وتيمم كلها اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات حيث تستمد معلومات ذات طابع بالغ الأهمية ومفيد لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن ما يلي: [1]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
- مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة .

ويجب ألا يشمل ملحق الكشوف المالية إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات البنوك و وضعيتها ونتيجتها، وأيضا يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم.

كما يجب على كل حساب من حسابات الميزانية وخارج الميزانية، وحسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة، ويجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل بنك وأن يتضمن على الخصوص المذكرات التالية:

- المذكرة 1: القواعد و الطرق المحاسبية.
- المذكرة 2: المعلومات المتعلقة بالميزانية.
- المذكرة 3: المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية.

[1] نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009،مرجع سابق ، ص ص 35- 36.

- المذكرة 4: المعلومات المتعلقة بحساب النتائج.
- المذكرة 5: المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة.
- المذكرة 6: المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة.
- المذكرة 7: المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة و الكيانات المشاركة.
- المذكرة 8: تسيير المخاطر.
- المذكرة 9: معلومات متعلقة برأس المال.
- المذكرة 10: الفوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين.
- المذكرة 11: المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

المطلب الثالث: القوائم المالية المختصرة للبنوك

هي قوائم مالية مشتقة من القوائم المالية الكاملة وهي قوائم مالية سنوية أو مرحلة تمت مراجعتها، لقيت قبول عام وتزايد الطلب عليها في الأسواق المالية لأن التفاصيل في القوائم المالية الملخصة تكون مختصرة أقل بكثير من القوائم المالية الكاملة تمتاز بسهولة وبساطة البيانات التي تحتويها هذه القوائم فهي بذلك تحقق منافع لمستخدمي هذه القوائم بتوفير الجهد والوقت والتكلفة من خلال ما تحتويه من معلومات واضحة، مركزة وقابلة للفهم بسرعة.

وبالتالي يجب أن تكون لهذه القوائم عنوان يميزها عن القوائم المالية الكاملة بالإضافة إلى وجوب وجود اتساق بين القوائم المالية المختصرة والقوائم المالية الكاملة أي يجب أن تشتمل الاثنين على نفس القوائم، فإذا اشتملت القوائم المالية الكاملة على الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة والملاحق فيجب أن تشتمل القوائم المالية المختصرة أيضا على نفس هذه القوائم. [1]

[1] نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009،مرجع سابق ، ص 37.

خلاصة الفصل:

إن مخرجات النظام المحاسبي للبنوك لا تختلف عن مخرجات نظام محاسبي آخر سواء كان في المخطط المحاسبي الوطني أو النظام المحاسبي المالي، فتضمنت القوائم المالية في المخطط الوطني المحاسبي على :

- الميزانية.
- خارج الميزانية.
- وجدول حسابات النتائج.

أما النظام المحاسبي المالي فتضمنت القوائم المالية على :

- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول تدفقات الخزينة.
- خارج الميزانية.
- جدول حركة رؤوس الأموال.
- الملاحق.

ونظراً لتطور الأسواق المالية اتجهت البنوك إلى إعداد قوائم مالية مختصرة تتميز ببساطة وسهولة البيانات التي تحتويها وذلك لتوفير الجهد والوقت والتكلفة.

فالمنتج النهائي للنظام المحاسبي المستخدم في الصناعة المصرفية لا يختلف عن غيره من الأنظمة الأخرى الغير المصرفية لأن الهدف من تسجيل الأحداث المالية في البنوك هو التقرير عن نتائج العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية، ووجه الاختلاف في البنوك إلى طبيعة نشاط هذه الأخيرة وكذا طبيعة العمليات التي ينبغي تسجيلها.

الفصل الثاني

الإفصاح على القوائم المالية البنكية

تمهيد:

اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول موضوع الإفصاح، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في تفصيل القوائم المالية المعروضة أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم وإنما تعدى هذا ليجعل منه عنصر دقة ومصداقية المعلومات والأرقام المعروضة في هذه القوائم.

وفيما يأتي سنتطرق إلى الإفصاح المحاسبي للبنوك ثم إلى الإفصاح المحاسبي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي للبنوك

بالنظر للتقدم العلمي الذي غزا كل مجال من مجالات النشاط البشري أصبح الاعتماد على المعلومة الصحيحة والدقيقة واجب كل باحث أو مخطط أو مسؤول في أي موقع إداري كان، وعليه فإن الأنظمة والقوانين الحديثة أصبحت تركز على الإفصاح وخاصة المالية منها، وقد صيغت معايير دولية تعالج موضوع الإفصاح المحاسبي وابراز المعلومات والبيانات المالية الواجب الإفصاح عنها، التي تعتبر أساسية لتزويد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.

أ- مفهوم الإفصاح:

يوجد عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي نذكر منها:

عرفه الشيرازي على أنه: " شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة و صحيحة عن الوحدة المحاسبية".[1]

ويمكن تعريفه بأنه عملية اظهار المعلومات المالية سواء كانت نقدية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات لشركة.[2]

ويعرف أيضا على أنه عملية ايصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يحتاجها ويستخدمها ويوظفها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، مع وجوب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، وكذا الوسيلة والوقت الذي تم الإفصاح فيه.[3]

---

[1] عدنان هاشم السامرائي وطلال جيجان العلكاوي، دور النظام المحاسبي في التعافي من أثار الأزمة المالية العالمية ، مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلة السابعة، العدد 20، جامعة البحرين2012، ص8.

[2] زعدار أحمد و سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية(IAS/ IFRS) ،**مجلة الباحث**، العدد السابع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر،2010، ص 84.

[3] مسعود صديقي- مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود، ملتقى دولي حول" النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية " ، المركز الجامعي بالوادي ، 17-18 جانفي 2010. ص 7.

ب– أهمية الإفصاح المحاسبي:

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار المناسب حيث يحقق المزايا التالية:[1]

– يساهم في تحديد الأسعار المناسبة للأسهم في الأسواق المالية، حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، واقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، حيث تكون المعلومات المتوفرة ومتاحة للجميع دون تحديد.

– الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية، يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات والذي تستغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية.

– يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب.

– يساهم الإفصاح المحاسبي في حل مشكلة الوكالة ما يوفره من معلومات تسمح باستمرارية العلاقة بين الإدارة والمساهمين.

من خلال ما سبق تمكن اعتبار الإفصاح المحاسبي من أهم أدوات التقييم كفاءة الأداء الاستثماري في الأسواق المالية، كما يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ج– أهداف الإفصاح المحاسبي:

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى ما يلي:

– وصف البنود المعترف بها، وتوفير قياسات ملائمة لهذه البنود عادة تلك القياسات المندرجة في القوائم المالية كتحديد القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية من خارج القائمة المالية.

– توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائمين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من البنود المعترف والغير معترف بها، كتوضيح سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالرهن.[2]

[1] محمد مهدي ضيف الله، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ، المؤتمر الدولي الأول حول" المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، 4-5 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة الجزائر، ص 3.

[2] سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2004/ 2005،ص 176.

– توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات السابقة.

– توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية .

– مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على الاستثمار، كتحديد نسبة توزيعات الأسهم.

من خلال ما سبق يهدف الإفصاح إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية.[1]

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي.

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين نفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة ومراجع الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى ونادراً ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل، بل غالباً ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى ويمكن تقسيم الإفصاح إلى عدة أنواع نذكر من بينها:[2]

1– الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس على القارئ لكن مفهوم لكمال غير ممكن حاليا.

2– الإفصاح التثقيفي(الإعلامي): هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة باتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر المادية وغير المادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

3– الإفصاح الكافي: يشير الإفصاح الكافي إلى الحد الأدنى الواجب إشهاره في المعلومات.

4– الإفصاح الملائم: وهو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعتها.

5– الإفصاح الوقائي: ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.

6– الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة للاحتياجات جميع الأطراف المعنية.

[1] سعيدي عبد الحليم، المرجع السابق، ص 3.

[2] بزماوي محمد، القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية، رسالة ماجستير، حلب، دمشق، 2002، طبعة 2، ص 57.

نلاحظ مما سبق أن الإفصاح الكامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين، ولكن بالنسبة للإفصاح التثقيفي من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية إذ يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها ولكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى آخر تبعا للثقافة والخبرة التي يتمتع بها. [1]

المطلب الثالث: طرق الإفصاح المحاسبي للبنوك

إن طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها البنك باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية ومدى مساهمة في الوثوق في النظام النقدي للدولة، وما للبنوك من القدم على امتلاك سلطة اقتصادية وسياسية هائلة، كل هذا يضع البنوك مركز سيطرة في أي نظام اقتصادي، ومن هنا نتبع أهمية الإفصاح المحاسبي فمن أجل تحسين جدوى وفائدة المعلومات المتاحة عن القطاع المالي يجب صياغة متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح، حيث تتوفر هذه المتطلبات على الجودة وكمية المعلومات التي يجب توفيرها للمشاركين في سوق وكذا الجمهور فمن أجل توفير معلومات جيدة و اكتساب سمعة جيدة يتم تشجيع البنوك على تحسين نظم معلوماتهم الداخلية وذلك لتوفير اختيارات رشيدة يحتاجها المستثمرين تتضمن معلومات سليمة عن الشكل وطبيعة المخاطر ذات الصلة، فالإفصاح آلية تجعل البنوك تحتك بنظام لسوق وينبغي أن يكون شاملاً بدرجة كافية تسمح بالوفاء باحتياجات لمستخدمين الآخرين ضمن حدود ما يمكن اشتراطه بدرجة معقولة، فالاعتراف المناسب بالدخل والمصروفات وأيضا تقييم شكل مخاطرة البنك بأكمله بما فيه البنود المدرجة داخل وخارج الميزانية وكفاية رأس المال والقدرة على الصمود في وجه المشكلات قصيرة المدى والقدرة على توليد رأس المال إضافي، أيضا قد يحتاج المستخدمون إلى معلومات لفهم أفضل للخصائص الخاصة لعمليات البنك، وخاصة القدرة على السداد ودرجة المخاطرة النسبية المتضمنة في مختلف أبعاد الأعمال المصرفية، فبالرغم من تطور طبيعة الأنشطة التي يمارسها البنك إلا أن القيود التي تحكم مزاولة أنشطة البنك التي لازالت. [2]

[1] بزماوي محمد، مرجع سابق ، ص 57.

[2] بن فرج زوينة، الاتجاهات العلمية للإفصاح في البنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، جامعة باجي مختار عنابة، 22/21 نوفمبر 2007، ص ص 6-7.

وبالتالي فإن الإفصاح في البنك يجب أن يكمن مستخدمي القوائم المالية من إمكانية قياس قدرة البنك على الاستمرار والربحية، ومركزه المالي من حيث درجة السيولة ودرجة النسبية للمخاطرة التي تواجه عناصر الأصول والخصوم وكيف يتم مواجهتها من قبل الإدارة لأنه من المتعارف عليه أن البنك يمارس السيولة والأمان والحد من المخاطر.[1]

والشكل التالي يوضح بأكثر تفصيل طرق الإفصاح.

الشكل 2-1 :طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح.

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
القوائم المالية	وتشتمل على قوائم أساسية وهي: – قائمة الدخل أو حسابات ختامية. – قائمة المركز المالي. وكذلك قوائم إضافية وهي: – قائمة التغير في المركز المالي. – قائمة الأرباح الموزعة. – قائمة التدفق النقدي.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
مذكرات	وتكون أسفل القوائم وتشتمل على : – طرق تقويم المخزون. – طريقة الاستهلاك المطبقة. – التزامات محتملة. – احداث وقعت بعد إعداد الميزانية. – أثر التحويلات للعملات الأجنبية. – التغير في السياسات المحاسبية. – تفصيل لحقوق الملكية. – معالجة مصروفات الإصلاح و الصيانة.	وهذه المذكرات تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية وتشتمل على بيانات مالية غير واردة بها.
تقرير مراجع الحسابات الخارجي	أهم ما يتضمنه: – مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. – مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية.	يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية

[1] بن فرج زوينة، المرجع السابق، ص ص 6-7.

	–أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. –نتيجة لفحص المستندي للعمليات المالية.	المراجع تجاه الغير.
الإيضاحات	توضح ما يلي: – أي ضمانات على أحد الأصول. – سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية. – سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها.
جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: – تحليل الأصول، الاستهلاك. – تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير. – بيان المبيعات تكلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة.
تقرير الإدارة	– معلومات عن أهداف المشروع. – النشاط الحالي والمستقبل له. – أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. – الطاقة الإنتاجية. – مشاكل خاصة بالإنتاج .	يتضمن كل المعلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلاً و تفيد في التنبؤ.

المصدر : د. ناصر دادي عدون و د. معراج هواري ، دراسة حول دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، جامعة الأغواط عمار ثليجي ، الجزائر ، بدون سنة ، ص 10.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية

تهدف هذه المعايير إلى إلزام الكيانات بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية حتى تمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمراكز الكيان المالي و أدائه وكذا طبيعة المخاطر الناشئة من الأدوات المالية المعرض لها كيان وكيف يدير الكيان تلك المخاطر. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى بنود القيمة العادلة والسياسات المحاسبة وكذا طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية.

المطلب الأول: القيمة العادلة

تطلب المعيار الإفصاحات التالية عن القيمة العادلة:

1- يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والخصوم المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاع لتلك الأصول والخصوم.

2- عند الإفصاح عن القيمة العادلة على المنشأة تبويب الأصول والخصوم المالية ضمن الفئات.

3- على الكيان الإفصاح على ما يلي:

- طرق تحديد القيمة العادلة وعند استخدام أساليب تقييم بعينة يتم الإفصاح عن الفرضيات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والخصوم المالية مثل الإفصاح عن فرضيات وتقديرات المعدلات والنسب المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان ومعدل الخصم المستخدم.
- بيان فيما كانت القيمة العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط أو أنها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار رقم 39.

إذا حددت القيمة العادلة للأدوات المالية المعترف بها في القوائم المالية من خلال أساليب التقييم المبنية على فرضيات محددة فإذا حدث أية تغيرات على فرضية أو أكثر من تلك الفرضيات و أدى ذلك إلى تعديل في القيمة العادلة، فإن على الكيان بيان تلك الحقيقة والإفصاح عن الأثر الجوهري لهذه التغيرات على القيمة العادلة.[1]

[1] محمد أبو نصار – جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي (الجوانب النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر ، عمان- الأردن ، 2008، ص788.

المطلب الثاني: السياسات المحاسبية

يتضمن المعيار رقم 7 إشارة إلى المعيار رقم 1 الذي يوجب على الكيان الإفصاح في ملخص السياسات المحاسبة الهامة من أسس القياس المستخدمين في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبة الأخرى المستخدمة في فهم القوائم المالية.

بما أن محاسبة التحوط انتقائية وخاضعة لشروط مقيدة طبقاً للمعيار IAS3 فمن المهم أن تقدم الكيانات معلومات عن مدى تطبيق محاسبة التحوط وتأثيرها على القوائم المالية من أجل تمكين المستخدمين من مقارنة القوائم المالية في الكيانات المختلفة، كما ينبغي على الكيان أن يفصح بشكل مستقل عن تحوطات التدفق النقدي وتحوطات القيمة العادلة وتحوطات الاستثمار الصافي في العمليات الأجنبية.

- وصف لكل نوع من التحوطات.
- وصف للأدوات المالية المصنفة بأنها أدوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ القوائم المالية.
- طبيعة المخاطر الجاري التحوط منها.
- بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي، يقوم الكيان أيضا بالإفصاح عن الفترات التي يتوقع حدوث التدفقات النقدية فيها، ومتى يتوقع أن تدخل في عملية تقرير الربح والخسارة ووصف لأي معاملة استخدمت من أجلها محاسبة التحوط سابقا ولكن لم يعد حدوثها متوقعا.[1]

عندما يكون مكسب أو خسارة قد تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان قائمة التغيرات حقوق الملكية يجب على الكيان الإفصاح عن:

1- المبلغ الذي تم الاعتراف به في حقوق الملكية خلال الفترة.

2- المبلغ الذي تم حذفه من حقوق الملكية وادراجه في الربح أو الخسارة عن الفترة.

3- المبلغ الذي تم حذفه من حقوق الملكية خلال الفترة وادراجه في القياس الأولى لتكلفة الاقتناء أو مبلغ مرحل اخر لأصل أو التزام غير مالي في معاملة متنبأ بها ومحتمله الحدوث بدرجة كبيرة.

الكيان أيضا مطالب بالإفصاح عن:

- القيمة العادلة عن المكاسب أو الخسائر على أداة التحوط والبند محل التحوط القابل للإرجاع إلى المخاطرة المتحوط منها.

[1] مريم صغير موح، القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبية الدولية ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ديسمبر 2010، ص ص 138- 139.

– عدم الفاعلية المعترف بها في الربح أو الخسارة الناشئة من تحوطات الاستثمارات الصافية في العمليات الأجنبية. [1]

المطلب الثالث: طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية

الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية والتي تتعرض لها المنشأة، كما في تاريخ اعداد القوائم المالية تركز متطلبات الإفصاح هذه على المخاطر الناشئة من الأدوات المالية (ومنها مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر السوق) وكيف يدبرها الكيان ويعتمد مدى التعرض للمخاطرة على مدى تعرض الكيان لمخاطر ناشئة من الأدوات المالية.

فيما يخص الإفصاحات النوعية على المنشأة الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية ما يلي:

1– التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها.

2– الأهداف والسياسات والعمليات والأنشطة المتخذة لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياس هذه المخاطر.

- أية تغيرات في المخاطر والسياسات المذكورة سابقا، فيما يخص الإفصاحات الكمية يجب الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي:[2]

1– بيانات رقمية حول امكانية التعرض لتلك المخاطر كما هي بتاريخ اعداد البيانات المالية على أن تكون مبنية على معلومات من ذوي العلاقة من مستويات عليا في إدارة الكيان.

2– تركزات المخاطر، مخاطر الائتمان هي مخاطرة بسبب أحد طرفي أداة مالية خسارة مالية لطرق أخر يعرف عن طريق الإخفاق في أداء التزام ما، ويجب فيها الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي:

– الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له المنشاة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات بحوزة المنشأة.

– وصف للضمانات الموجودة بحوزة المنشأة مقابل تلك الأدوات.

– الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية [3]

[1] مريم صغير موح ، المرجع السابق ،ص140.

[2] محمد أبو نصار– جمعة حميدات، المرجع السابق، ص ص 790– 791.

[3] مريم صغير موح ، المرجع السابق ،ص141.

- الإفصاح عن الأصول المالية المستحقة أو التي تعرضت للتدني بموجب الفقرة 37 من المعيار رقم 07 IFRS، يجب على الكيان الإفصاح ولكل فئة من الأصول المالية عما يلي:

1- تحليل لأعمار الأصول المالية المستحقة القبض كما في تاريخ اعداد القوائم المالية والتي لم ينطبق عليها شروط التدني.

2- تحليل الأصول المالية التي تم اعتبارها قد تدنت وبشكل انفرادي مع بيان العوامل المعتمدة من قبل المنشأة لاعتبار أن الأصل المالي قد تدنت قيمته.

3- الإفصاح عن أية ضمانات بحوزة الكيان تتعلق بالأصول المالية المذكورة سابقا.

– تعرف مخاطر السيولة بأنها المخاطر التي تواجه الكيان في أداء التزامات مرتبطة بالخصوم المالية ويشترط الإفصاح عنها ما يلي:

1- تحليل استحقاق للخصوم المالية الغير مشتقة(بما في ذلك اصدار عقود الضمان المالي) الي يدرج الاستحقاقات التعاقدية المتبقية.

2- تحليل استحقاق الخصوم المالية الغير مشتقة التعاقدية بما في ذلك المشتقات المالية عن تلك الاستحقاقات التعاقدية والتي تعتبر ضرورية لفهم توقيت التدفقات النقدية.

3- وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة المتأصلة في تلك الخصوم المالية.

تعرف مخاطر السوق بأنها مخاطرة أن تتقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية مما يسبب تغيرات في الأسعار السوقية وتتضمن مخاطر السوق ثلاث أنواع من المخاطر: مخاطر العملات ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسعار الأخرى. ويجب الإفصاح على ما يلي:

1- تحليل الحسابية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي قد يتعرض لها الكيان كما في تاريخ القوائم المالية مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية.

2- الأساليب والفرضيات المستخدمة في اعداد تحليل الحساسية.

3- التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات. [1]

[1] محمد أبو نصار- جمعة حميدات، المرجع السابق، ص 791.

ومن الطرق التي يمكن استخدامها لتحليل الحساسية طريقة القيمة المرجحة بالمخاطر والتي تظهر العلاقة المتبادلة بين متغيرات المخاطر مثل(معدلات الفائدة، معدلات أسعار الصرف) واستخداماتها في إدارة المخاطر المالية. [1]

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

خلاصة الفصل:

لقد كان نصيب البنوك من معايير الإبلاغ المالي قليل حيث خصص لها معيار الإبلاغ المالي رقم 07 والذي تعلق موضوعه بالإفصاحات في القوائم المالية الخاصة بالبنوك، ولهذا المعيار دور أساسي الذي يؤدي انقطاع البنكي في الحفاظ على الثقة في النظام المحاسبي المالي، والاهتمام بالقدرة على الوفاء بالالتزامات والاحتفاظ بالسيولة النقدية الكافية، لذلك ألزم هذا المعيار معدي القوائم المالية بإظهار كل الحقائق والإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة، كما تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى بنود القيمة العادلة في هذا المعيار ومتطلبات الإفصاح فيها و أهم السياسات المحاسبية ومدى المخاطرة الناشئة من الأدوات المالية لذلك وجب الإفصاح عن معلومات تمكن المستخدمين من تقييم طبيعة ومدى هذه المخاطر منها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

كما وضعت أيضا لجنة بازل مجموعة من التوصيات حيث ألزمت البنوك بالإفصاح عن المخاطر الناشئة من المشتقات المالية وكذا كيفية إدارتها هذه، بالإضافة إلى الإفصاح من المعلومات الكمية والنوعية.

الفصل الثالث

دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك

تمهيد:

مع انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق المالية وانتقاله من اقتصاد موجه ومخطط إلى اقتصاد السوق يتأثر بالتغيرات الخارجية و يتفاعل معها دون تدخل الدولة، لذلك كان الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك الذي يمتاز بقوة مالية واستراتيجية كبيرة امتلاك جزء كبير من السوق النقدي الجزائري والذي هو موضوع دراستنا لذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تضمن تقديم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك.

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك.

المبحث الثالث: مدى تطابق القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك

قبل التطرق للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –وكالة تقرت– لابد من إعطاء لمحة عامة حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك ، وهو بنك جزائري متخصص في جمع أموال التوفير منح قروض عقارية للخواص وتمويل المقاولين العموميين والخواص بالإضافة إلى مؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء وتبلغ وكالاتها 218 وكالة و مدرياته الجهوية البالغ عددها 15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الوطني الجزائري.

المطلب الأول: نشأة وتطور الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 على أساس شبكة صندوق التضامن للولايات والبلديات الجزائرية وتتمثل مهامه في جمع التوفير، وأول وكالة افتتحت أبوابها يوم 01 مارس 1967 بتلمسان في حين أنه تم تسويق دفتر الصندوق منذ سنة قبل فتح الوكالة على مستوى شبكة البريد وتتمثل مراحل التطور كما يلي:[1]

- **جمع التوفير في الدفتر (1964– 1970):**

خلال هذه الفترة كان يتمثل نشاط الصندوق فقط في جمع التوفير في الدفتر مع منح قروض اجتماعية رهينة كان الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يشتمل على وكالتين فقط عام 1967 وعلى 575 نقاط جمع متواجدة على مستوى شبكة البريد.

- **تشجيع تمويل السكن (1971– 1979):**

في أفريل 1971 اصدرت تعليمة تكلف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك لتمويل برامج انجاز السكن باستعمال موارد الخزينة العمومية، وبالتالي تطور الصندوق حيث وصل عدد وكالاته كان 46وكالة عام 1979.

- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في خدمة الترقية العقارية للعشرية الثمانينات:**

هناك مهام أخرى خصصت للصندوق، ويتعلق الأمر بالقروض العقارية الموجهة للخواص وذلك من أجل بناء سكنات وتمويل السكن الترقوي وذلك لصالح المودعين، في 21 ديسمبر 1988 تم بيع 11590 مسكن

[1] http//: www.CNEP banque. Dz/indesc-ar page historique 14/04/2018 a 09:35 Matin.

كما اعتمد الصندوق سياسة تنويع القروض الممنوحة لاسيما لصالح المهن الحرة، عمال قطاع الصحة وتعاونيات الخدمات والنقل، كما توسعت شبكة الصندوق حيث بلغ عدد وكالاته 120 وكالة (47 وكالة ولائية و73 وكالة بلدية).[1]

– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك أفريل 1997:

في 6 أفريل 1997 تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك يمكنه القيام بكل العمليات البنكية ما عدا عمليات التجارة الخارجية.

– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من 2005 إلى غاية يومنا هذا:

للسماح بتمركز استقرار البنك عمل على وضع استراتيجية تحمل في طياتها تطوير وعصرنة هذا البنك، وذلك من خلال تمويل البنية التحتية الفندقية، الصحية، التربوية، كما عمل على منح قروض استهلاكية، للإضافة إلى القروض العقارية، وحاليا يتم التوجه إلى تشجيع الاستثمار بمختلف أشكاله.

المطلب الثاني: تقديم وكالة تقرت CNEP:

لقد تم افتتاح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة تقرت سنة 1986، ويقع مقرها بحي 630 مسكن تبسبست تقرت، ويبلغ عدد عمال 10، وهي مصنفة في الصنف (ب) من مهامها جمع المدخرات وتمويل القروض العقارية حيث تقوم بمنح قروض للخواص (الأفراد)، كما تقوم بتقديم قروض المرقيين Crédit promoteur ويقوم البنك حاليا علاوة على تمويل القروض العقارية بتمويل كل ماله علاقة بالنشاط العقاري (السكن) مثل مصانع الأجور والبلاط وغيرها.

[1] http: www.djazair news. Info/ national.

أما هيكلها التنظيمي يظهر بالشكل التالي:

الشكل (3–1): الهيكل التنظيمي للوكالة.

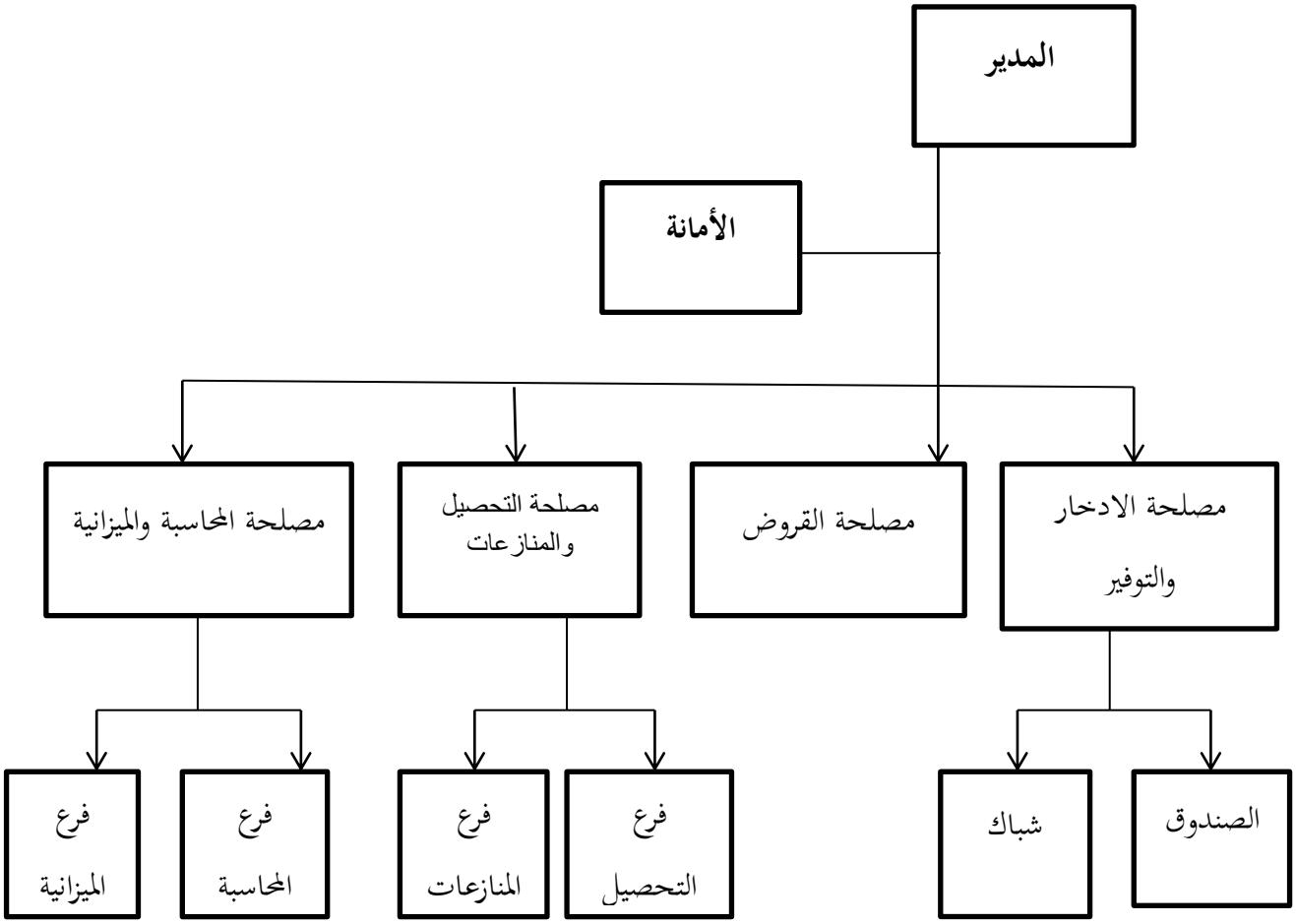

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القانون الداخلي ل : CNEP

- **المدير:**

هو الشخص الذي يقوم بعدة مهام تتمثل في متابعة إدارة البنك وتنشيط نشاطه، من خلال البحث على المستثمرين والمشاريع الاستثمارية.

- **الأمانة:**

تقوم بتسجيل وتنظيم كل العمليات الواردة والصادرة من الوكالة.

- **مصلحة التوفير والادخار:**

يقوم على مستواها فتح الحسابات ودفاتر التوفير والادخار كما تتبعها جميع العمليات البنكية المتعلقة بالدفاتر من عمليات سحب أو دفع.

- **مصلحة القروض:**

تقوم بدراسة ملفات القروض المقدمة لها من طرف العون المكلف بالزبائن التابع للمصلحة والذي يقوم بتقديم جميع المعلومات وبصورة واضحة من الافتراض، كما تقوم بتمويل القروض المطلوبة وهذا بعد موافقة لجنة منح القروض.

- **مصلحة التحصيل والمنازعات:**

تقوم هذه المصلحة بعملية تحصيل القروض والمتابعة القضائية في حالة عدم تسديد القروض من طرف أحد الزبائن.

- **مصلحة المحاسبة والميزانية:**

وتقوم بجميع العمليات المحاسبة الخاصة من تسجيل وإعداد ورصد للسجلات المحاسبية.

- **عون الشباك:**

وهو الذي يقوم باستقبال زبائن البنك الذين يقومون بسحب أو توفير وتسجيل عملياتهم.

- **أمين الصندوق:**

يقوم بعمليات السحب والايداع المطلوبة من قبل الزبائن.

المطلب الثالث: خدمات صندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك

يقوم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط / بنك بتقديم الخدمات وتتمثل في :

✓ **قروض عقارية:** وهي كالآتي:

- القروض العقارية للخواص.
- قرض لشراء مسكن لدى الخاص أو مسكن ترقوي.
- قرض لتهيئة أو توسيع أو بناء مسكن.
- بيع مسكن فوق المخطط.
- قرض عقاري للشباب.

✓ **التوفير والاحتياط:**

- **دفتر توفير السكن:**

هو دفتر يمكن فتحه على مستوى وكالة الصندوق ويستفاد منه كل شخص طبيعي أو معنوي بالغ أو قاصر تكون دفعته الأولية على الأقل 5000 دج وتكون نسبة الفائدة فيه 2% في السنة.

- **دفتر توفير شعبي:**

هو دفتر يفتح لصالح الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وتكون فيه الدفعة الأولية على الأقل 10000 دج وتكون قيمة الفائدة 2.5% في السنة.

- **حساب ايداع لأجل سكن:**

هو حساب ايداع لأجل مكسب موجه لأشخاص معنويين أو طبيعيين ومكسب متغير ومتزايد حيث يقدر المبلغ الأولى عند عملية فتح الحساب.

✓ **النشاطات البنكية:**

سوف نتطرق إلى بعض النشاطات التي تمارسها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وهي على نحو التالي:[1]

- **حساب صك:**

هو حساب ايداع تحت الطلب بدون فائدة موجهة للأشخاص وحقوق فتحه 1000دج وتمكن تزويد هذا الحساب بالإبداع نقداً أو تحويل.

[1] http: www. Cnep. Banque. Dz/ indesx- ar.

- **الحساب الجاري التجاري:**

هو حساب ايداع تحت الطلب موجه للأشخاص المعنوية و الطبيعية وذلك بتبرير النشاط التجاري وحقوق فتحه على الأقل 10000 دج.

- **البطاقة البنكية:**

هي بطاقة سهلة الاستعمال تسمح بأجراء عمليات السحب 7 أيام 24 ساعة على 24 ساعة . وتستعمل لدفع المستحقات، وتضمن البطاقة البنكية حماية أكثر وكذا ربح في الوقت.

✓ **تمويل المقاولين:**

يقوم البنك بعده تمويلات موجهة لتحقيق نشاط يمول الصندوق مجمل نشاطات الترقية العقارية الموجهة للبيع أو للإيجار ويمكن أن تكون الأملاك العقارية ذات طابع سكني أو محلات موجهة لنشاطات مهنية تجارية أو صناعية بالإضافة إلى إنجاز سكنات للبيع بالإيجار كما يقوم بشراء الأراضي للترقية العقارية لإنجاز مشروع عقاري.

✓ **تمويل المؤسسات:**

يقوم الصندوق بمنح قرض استثماري يكون متوسط أو طويل الأجل موجه لتمويل مشاريع جديدة على سبيل المثال اقتناء وسائل الإنجاز في قطاع البناء.

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك

سنتناول في هذا المبحث عرض للقوائم المالية لسنتي 2015-2016 لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك .

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك

تعتبر القوائم المالية هي الصورة الحقيقة التي تعكس أداء مؤسسة، خاصة إذا كانت تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطى الصورة الحقيقية عن المركز المالي للمؤسسة، و فيما يلي نستعرض القوائم المالية لصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط/بنك لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015.

أولا: قائمة الميزانية

الجدول رقم:03-01: قائمة الميزانية لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك وفق النظام المحاسبي البنكي لسنتي 2015-2016.

الأصول الوحدة(دج)

البيـــــــــــــــان	2015	2016
الصندوق- البنك المركزي- الخزينة العمومية – مركز الصكوك البريدية.	35.211.911	52.841.513
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل.	/	/
أصول مالية جاهزة للبيع.	124.560	74.703
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية.	13.324.785	39.635.781
سلفيات و حقوق على الزبائن.	111.475.712	120.966.504
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق.	/	/
الضرائب الجارية-أصول.	1.629.944	1.931.296
الضرائب المؤجلة- أصول.	903.676	1.420.352
أصول أخرى.	560.517	161.267
حسابات التسوية.	1.697.964	1.605.367
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشتركة.	15.675	15.675

العقارات الموظفة.	/	/
الأصول الثابتة المالية.	1.849.387	1.737.157
الأصول الثابتة غير المالية.	42.620	95.866
فارق الحيازة .	/	/
مجموع الأصول.	171.056.894	202.485.482

الخصوم.

البيـــــــــــان	2015	2016
البنك المركزي.	/	/
ديون اتجاه الهيئات المالية.	220.957	132.101
ديون تجاه الزبائن.	123.816.897	153.408.358
ديون مماثلة بورقة مالية.	8.111.659	7.821.607
الضرائب الجاري خصوم.	2.145.885	2.375.621
ديون تابعة.	/	/
رأس المال.	14.000.000	46.000.000
علاوات مرتبطة برأس المال.	/	/
احتياطات.	4.931.450	7.505.255
فارق التقييم.	/	/
فارق إعادة التقييم.	/	/
ترحيل من جديد (+/-).	3888.082	/
نتيجة السنة المالية (+/-).	4.355.723	5.169.254
مجموع الخصوم.	171.056.894	202.485.482

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

الجدول رقم03-02 جدول حسابات النتائج لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك لسنتي 2015-2016.

الوحدة(دج)

البيـــــــــــان	2015	2016
+ فوائد و نواتج مماثلة.	8.870.961	8.765.695
+فوائد وأعباء مماثلة.	-907.941	-926.452
+عمولات(نواتج).	6.295.828	7.488.481
= عمولات أعباء.	-77.194	-77.835
+/=أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة و متاحة للبيع.	/	/
+نواتج النشاطات الأخرى.	459.236	307.878
=أعباء النشاطات الأخرى.	-487.236	178.807
الناتج البنكي الصافي.	14.152.945	15.378.961
=أعباء الاستغلال العامة.	5.982.289	/
مخصصات الاهتلاك وخسائر قيمة غير قابلة للاسترداد.	-651.471	486.675
الناتج الإجمالي للاستغلال.	7.519.185	8.956.240
مخصصات المؤونات خسائر القيمة.	-3.436.115	-4.745.033
إسترجاعات المؤونات خسائر القيمة.	1.964.724	2.816.993
ناتج الاستغلال	6.047.794	7.028.199
± أرباح أو خسائر على أصول مالية أخرى.	/	/
العناصر غير العادية(نواتج).	/	/
العناصر غير العادية(أعباء).	/	/
ناتج قبل الضريبة	6.047.794	7.028.199
ضرائب على النتائج و ما يماثلها	1.692.072	1.858.945
الناتج الصافي للسنة المالية	4.355.722	5.169.254

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية.

ثالثا: قائمة خارج الميزانية

الجدول رقم03-03: جدول خارج الميزانية لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك لسنتي 2015-2016. الوحدة(دج)

البيـــــــــــــان	2015	2016
التزامات ممنوحة.	126.780.444	124.826.802
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية.	/	/
التزامات لفائدة الزبائن.	61.362.602	51.446.269
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية.	/	/
التزامات ضمان بأمر من الزبائن.	60.712.329	68.133.477
التزامات أخرى ممنوحة.	4.705.514	5.247.057
التزامات محصل عليها.	16.476.121	12.464.092
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية.	/	/
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية.	16.080.063	11.617.851
التزامات أخرى محصل عليها.	396.058	846.241

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية.

رابعاً: جدول تدفقات الخزينة

جدول رقم 03-04: جدول تدفقات الخزينة لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك لسنتي 2015-2016 . الوحدة (دج).

البيـــــــــــــان	2015	2016
نتائج قبل الضريبة	6.047.794	7.028.199
مخصصات صافية للاهتلاك على الأصول الثابتة المادية وغير المادية.	651.471	486.675
مخصصات صافية على فوراق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى.	/	/
مخصصات صافية للمؤونات و الخسائر القيمة الأخرى.	1.471.391	1.928.041
خسارة صافية/ ربح صافي من أنشطة الاستثمار.	/	/
نواتج/أعباء من أنشطة التمويل.	/	/
حركات أخرى.	/	/
اجمالي العناصر الغير نقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى(اجمالي العناصر 2إلى 7).	8.170.656	9.442.915
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية.	85.325-	88.802-
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن.	6.077.659	36.374.369
التدفقات المالية المرتبطة المؤثرة في الأصول والخصوم المالية.	206.338-	290.052-
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات غير مالية.	621.307	2.926.142
الضرائب المدفوعة.	1.692.072-	1.858.945-
انخفاض/ارتفاع صافي الأصول والخصوم المتأنية الأنشطة العملياتية (اجمالي العناصر 9 إلى 13).	4.715.232	37.062.712
ضرائب على النتائج وما يمثلها.	1.692.072	1.858.945
الناتج الصافي للسنة المالية.	4.355.722	5.169.254
إجمالي التدفقات الصافية للأصول الناجمة عن النشاط العملياتي (إجمالي العنصرين 8 و 14)	12.885.888	46.505.627
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات.	15.675	15.675
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة.	-438.204	-410651

+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية والغير المادية.	422.529-	394.976-
اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار(اجمالي العناصر16الى18).	1.845.000-	2170.000-
+/- التدفقات المالية المتاتية او الموجهة للمساهمين.	1.460.407-	673.000-
+/- التدفقات الصافية للأموال المتاتية من انشطة التمويل.	3.305.407	2.843.000
اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل الى اجمالي العنصرين 20و21.	/	/
تأثير في سعر الصرف على اموال الخزينة ومعادلاتها.	9.157.592	17.267.651
ارتفاع (انخفاض) صافي اموال الخزينة ومعادلاتها.	/	/
التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي.	/	/
التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار.	/	/
التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل.	/	/
تأثير التغير في سعر الصرف على اموال الخزينة ومعادلاتها.	/	/
أموال الخزينة ومعادلاتها.	/	/
أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح(اجمالي العنصرين26و27)	26.800.619	35.958.571
صندوق – بنك مركزي – ح ب ج (اصل وخصم).	26.415.065	35.211.911
حسابات (اصل وخصم) وقروض وافتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.	385.553	746.660
أموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال (اجمالي العنصرين 29 و 30).	35.958.571	53.226.223
صندوق – بنك مركزي – ح ب ج (اصل وخصم).	35.211.911	52.841.513
حسابات (اصل وخصم) وافتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.	746.660	384.710
صافي تغير اموال الخزينة.	9.157.953	17.267.651

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية

خامسا : جدول تغير الاموال الخاصة

جدول رقم 03–05 جدول تغير الاموال الخاصة لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط / بنك لستة .2016

الوحدة (دج).

البيان	رأس الشركة	علاوة الاصدار	فرق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد المصحح في 2015/12/31	14.000.000			32.000.000	46.000.000
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع	/	/	/	/	/
تغير فوراق التحويل	/	/	/	1.845.000	1.845.000
الحصص المدفوعة	/	/	/	/	/
عمليات الرسملة	/	/	/	4.355.723	4.355.723
صافي نتيجة السنة المالية ن–1	/	/	/	38.200.723	52.200.723
تغير فوراق التحويل	/	/	/	/	/
الحصص المدفوعة	/	/	/	-2.170.000	-.2.170.000
عمليات الرسملة	/	/	/	/	/
صافي النتيجة السنة المالية ن	/	/	/	5.169.254	5.169.254
الرصيد 2016/12/31	/	/	/	41.199.977	55.199.977

المصدر : من اعداد الطلبة باعتماد علي التقارير السنوية.

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط / بنك

أولا: الميزانية.

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن قيمة المحتوى لميزانية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط / بنك تتزايد من سنة إلى أخرى وهذا راجع لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن قيمة الإفصاح للقوائم المالية وهذا ما ينعكس في جدول حسابات النتائج وهذا راجع لتطبيق النظام المحاسبي المالي الذي زاد من قيمة الإفصاح من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية.

ثالثا: قائمة خارج الميزانية

من خلال النتائج المتوصل إليها أن قائمة خارج الميزانية لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط / بنك تراجعت من حيث الإفصاح عن محتوى المعلوماتي والتي بدورها تحتاج إلى الاهتمام الأكثر ببعض العناصر.

رابعا: جدول تدفقات الخزينة.

من خلال النتائج المتوصل إليها أن قيمة المحتوى الاعلامي لجدول تدفقات الخزينة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط / بنك نجد أن نسبة الإفصاح في تزايد راجع لتطبيق النظام المحاسبي المالي ، وهذا يعني أن الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة يتم بشكل جيد وبشكل متزايد أيضا.

المبحث الثالث: بيان توافق القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

لكي يتسنى لنا تحديد توافق القوائم المالية للبنك مع النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ارتئينا التحدث عن النقاط التالية:

تطابق القوائم المالية للبنك مع النظام المحاسبي المالي ثم مدى تطابق القوائم المالية البنكية مع معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: السياسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

لقد قام البنك بتطبيق النظام المحاسبي المالي وفقاً لما تضمنه النظام 09- 04 المؤرخ في 23 جويلية 2009، والمتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وقد أخذ المبادئ التي قام عليها والتي حددتها المادة 06 من قانون 07- 11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.[1]

وبما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي هو تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية، فهذا يتطلب تطبيق المعيار الدولي IFRS والذي يتطلب نشراً لتقرير السنوي مرفقاً بالملاحق ومصادق عليها من طرف مفتش الحسابات للبنك.

أولا: المبادئ المحاسبية

إن المبادئ المحاسبية التي اعتمدها الصندوق هي:

- ✓ مبدأ استمرارية الدورات.
- ✓ اعتماد مبدأ قابلية القوائم المالية للمقارنة وذلك من خلال نشر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- ✓ يتم اعادة تقييم في البنك بصفة دورية ومستمرة كما هو منصوص عليه في القوانين والتشريعات.

[1] نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، مرجع سابق ،ص 38.

ثانيا: تغيير الطرق المحاسبية

لقد تضمن القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، محتوى وتقييم القوائم المالية وكذلك مدونة وقواعد تسيير الحسابات، في البنوك والمؤسسات المالية. في البنوك والمؤسسات المالية القانون 07/ 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.[1]

الذي تم تأجيل الدخول لسيران تطبيقه إلى تاريخ 01 جانفي 2010 بمقتضى الأمر رقم 08- 02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، أسس نظام محاسبي مالي جديد حل محل المخطط المحاسبي الوطني أصدرت وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة تعليمة رقم 02 في 29 أكتوبر 2009 المتعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي 2010 الذي يهدف أساساً إلى شرح وتفسير التغيرات في الطرق المحاسبية.

ثالثا: الطرق المحاسبية الأساسية

✓ **التثبيتات المادية والمعنوية:**

– نقوم بتسجيل الأصول المعنوية عند اقتنائها بشكل منفصل بسعر تكلفتها (التكلفة التاريخية) قبل التسجيل المحاسبي الأولي:

– التثبيتات المعنوية تكون مقيمة بالتكلفة المتناقصة (المتدنية) التراكم الامتلاكات وخسائر القيمة، أما التثبيتات المعنوية التي يتم انشاؤها داخليا (داخل المنشأة) لا يتم رسملتها، والمصاريف الملتزم بها يتم تسجيلها محاسبيا في النتيجة عند تحملها.

– التثبيتات المعنوية اهتلاكات حسب مدة المنفعة الاقتصادية ويتم اخضاعها لاختبار خسارة القيمة في كل مرة وبالتالي يكون هذا المؤشر بأن التثبيتات المعنوية نقصت قيمتها في مدة الاهتلاك وطريقة الاهتلاك للتثبيتات المعنوية يتم إعادة فحصها على الأقل عند اقفال كل دورة.

– التثبيتات المادية يتم تسجيلها محاسبيا بالتكلفة التاريخية منقصة منها الاهتلاكات، التكلفة التاريخية تحتوي على كل التكاليف المباشرة عند الاستحواذ على الأصول المعنية، مصاريف الصيانة والتصليح يتم تسجيلها محاسبياً في حساب النتيجة خلال المدة التي تم تحملها فيها .

– الاهتلاكات يتم حسابها حسب الطريقة الخطية وهذا من أجل إعادة كل أصل إلى قيمته المتبقية أخذاً بعين الاعتبار مدة منفعته التي يتم تصنيفها كالآتي:

[1] قانون 07/ 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، مرجع سابق ، ص 39.

✓ برمجيات 5 سنوات.

✓ مباني 50 سنة.

✓ ترتيبات 10 سنوات.

✓ أصول مادية أخرى 10 سنوات.

– يتم مراجعة القيم المتبقية ومدة المنفعة للأصول عند إقفال الدورة، القيمة المحاسبية للأصل يتم تسجيل نقص قيمتها فوراً وهذا لإرجاعها للقيمة الواجب استردادها(تغطيتها) عندما تكون القيمة المحاسبية للأصل أكبر من القيمة الواجب استردادها المقدرة.

- **الأصول المالية:**

يصنف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– أصوله المالية حسب المجموعات التالية(أصول مالية ممسوكة حتى تاريخ استحقاقها، الديون والحقوق، الأصول المالية) وهذا حسب ما جاء في النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

تكون الأصول المالية مقيمة بتكلفة الاقتناء (وهي القيمة العادلة)، عند تسجيلها المحاسبي الأولي للجهة المقابلة المعطاة أو المستقبلة من أجل الاستحواذ على الأصل وذلك بدمج تكاليف الصفقات ما عدا العوائد المستحقة والفوائد المتراكمة في تاريخ الاستحواذ بعد التسجيل الأولي للأصول المالية تقيم حسب تصنيفها أو حسب القيمة العادلة أو حسب قيمتها الاهتلاكية.

- **الخصوم المالية:**

يصنف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك– خصومه المالية في خصوم مالية أخرى، فيتم تقييمها أولياً بتكلفتها بالقيمة العادلة للجهة المقابلة المتبقية بعد خصم كل التكاليف الثانوية عند تسجيلها بعد التسجيل المحاسبي الأولي يتم تقييمها بالتكلفة المهتلكة.

تقسم الخصوم المالية الأخرى بين الديون اتجاه المؤسسات المالية (الديون الحالية والآجلة) الديون اتجاه الزبائن(حسابات التوفير والديون الأخرى) والديون المماثلة بالأوراق المالية(سندات الخزينة). [1]

– الضريبة على الدخل(IRG):

يتم تقييم الأصول والخصوم للضريبة المستحقة بموجب الفترات الحالية والسابقة لمبلغ الاسترداد أو الدفع المتوقع(المنتظر من السلطات الجبائية).

[1] قانون 07/ 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، مرجع سابق ، ص 40.

يعاد النظر في القيمة المحاسبية للأصول الضريبة المؤجلة في تاريخ اقفال كل دورة ويتم تخفيضها في حالة ما إذا كان محتملا أن الربح الخاضع كافيا، سيكون متاحاً للسماح لنا بالاستفادة من جزء أو كل الأصول الضريبة المؤجلة.

– المؤونات:

المؤونات يتم تسجيلها محاسبيا عندما تكون على عاتق البنك التزامات قانونية ضمنية نتيجة عن وقائع سابقة، فمن المحتمل أن تتدفق موارد تتضمن منافع اقتصادية مطلوبة لتسوية هذه الالتزامات أي أن مبلغ المؤونة يمكن أن يقدر بطريقة موثوق بها.

1– مؤونات من أجل المخاطر والأعباء:

هذا البند يشمل جميع الخسائر المحتملة بالإضافة إلى تلك المتعلقة بدعم الزبائن، فيما يتعلق بالإجراءات القضائية التي تم القيام بها من طرف البنك لم ينتج عنها مخصصات نظراً لطبيعتها الاستثنائية وعدم وجود قوانين فيما يتعلق بهذه الأرصدة (مخصصات الخسائر و المؤونات) وكذلك الطبيعة والخاصية الغير مالية لهذه المخالفات.

2– رؤوس الأموال من أجل الأخطار البنكية العامة FRBG:

حسب الفقرة 17 من التعليمة 94- 79 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 توجه هذه الأموال من طرف البنك من أجل تغطية المخاطر العامة عندما يتطلب ذلك وهذا باتجاه الأخطار الملازمة للعمليات البنكية، هذا البند يحتوي أيضا على المؤونات النظامية التي تقدر بـ 5% للقروض المتوسطية والطويلة الأجل (المادة 141 الفقرة 05 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) التي تعتبر كاحتياطات.

– عقود التأجير(البنك كمستأجر):

1– الايجار التشغيلي:

يتم تصنيف عقود الايجار التي يتم بموجبها الاحتفاظ بجزء كبير من المخاطر وعوائد الملكية من قبل المؤجر على أنها عقود تشغيلية يتم تسجيل مدفوعات العقد التأجيري التشغيلي كأعباء في حساب النتيجة بطريقة خطية على مدة عقد الايجار.

يتعلق هذا الأمر بالتأجير الأصول العقارية بفعل الفصل بين أسواق التأجير وأسواق البيع شرط أن تكون قيمة الأصل المقدمة بالتدفقات المعينة للمؤجرات تكون محققة وفي نفس الوقت الممتلكات المؤجرة التي لم يتم تثبيتها لا تدخل في الأصول لأن هذه الأخيرة لا تعكس الواقع الاقتصادي.

2– الايجار التمويلي:

لا يمسك البنك الايجار التمويلي كمستأجر.

– عقود الايجار (البنك كمؤجر):

1– عقود الايجار التشغيلية : لا يمارس البنك العقود التشغيلية كمؤجر.

2– عقود الايجار التمويلية: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يمارس التأجير التمويلية LEASING كعقود ايجار تمويلية البنك كمؤسسة غير مصنع وغير موزع، الأصول المؤجرة يسجلها محاسبيا كحقوق تمثل الاستثمار الصافي الموافق للأصل المؤجر خلال العقد للأقسام الايجار المحصلة من طرف البنك ، يتم تسجيلها محاسبيا مع مراعاة الآتي:

– الفوائد المالية وتسجل محاسبيا في النتيجة.

– استرجاع قيمة الأصل وتسجل محاسبيا في الحقوق.

– الحقوق الممتلكة عن طريق هذه العقود هي أصول مالية وتتبع نفس قواعد التقييم. [1]

[1] من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي للمؤسسة .

المطلب الثاني: مطابقة القوائم المالية للبنك مع النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

حيث قام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك- بتطبيق أسس النظام المحاسبي المالي والتي سوف نحاول طرح مطابقة هذه القوائم مع المعايير المحاسبية الدولية.

❖ **مطابقة القوائم المالية للبنك (الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط) مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 1: عرض القوائم المالية**

وضع هذا المعيار من أجل ضمان قابلية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى، أو مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة مع قوائم السنوات السابقة، لذلك فهو عنصر مهم في اتخاذ القرار بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، ويتطلب هذا المعيار عند عرض القوائم المالية وجود هذه المعلومات على الأقل وهي:

- اسم المؤسسة .
- بلد التأسيس.
- الشكل القانوني للمؤسسة.
- الفترة المالية.
- ملخص النشاط.
- عملية القيد.

والقوائم المطلوب عرضها ضمن هذا المعيار هي:

– قائمة الميزانية – قائمة جدول حسابات النتائج- قائمة التغير في حقوق الملكية – قائمة التدفقات النقدية- الملاحق التي توضح السياسات المحاسبية ايضاحات عن مختلف التغيرات.

ونلاحظ من خلال التقرير السنوي للبنك سنة 2016 قد استوفى كل العناصر المذكورة أعلاه.

قد قام البنك بعرض قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية جدول حسابات النتائج جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في حقوق الملكية ضمن التقرير السنوي و اكتفى ببعض الايضاحات البسيطة في تقرير محافظ الحسابات المعتمدة من طرف البنك، بالإضافة إلى بعض المدرجات التكرارية الموضحة لجاميع حسابات القوائم المالية.

أولا: قائمة الميزانية

يشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية، الفصل بين الأصول والخصوم في الميزانية وهذا ما أخذ به في نموذج قائمة الميزانية حسب نظام 09-05 الذي اشترط الترتيب التنازلي لاستحقاقات السيولة كما هو مطلوب ضمن المعايير المحاسبية الدولية إضافة إلى تقسيم الأصول إلى أصول مادية وأصول غير مادية.

أ- الأصول: وقد تضمنت ما يلي:

1- النقد بالصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية أو نجد أن مدونة النموذج R20 المحددة من طرف بنك الجزائر للتصريح بالوضعيات المحاسبية الشهرية توضح ما يتضمنه هذا الحساب، فالصندوق يحتوي على الأوراق والقطع النقدية بالعملة الجزائرية أو الأجنبية، كذلك القطع والسبائك الذهبية إضافة إلى قيم أخرى (كالطوابع) أما البنك المركزي فيمثل الحسابات المفتوحة بالدينار من قبل البنك لدى بنك الجزائر إضافة إلى تسهيلات الودائع وأخيراً أرصدة الحسابات المفتوحة من طرف البنك لدى مصالح المالية لبريد الجزائر.

فنجد أن البنك وضع كل هذه الحسابات في مبلغ اجمالي قدر 46000000دج، بينما كانت في سنة 2015 بـ 14000000دج أي شهدت ارتفاعا ملحوظ حيث قام البنك بالإفصاح عن مجمل حسابات الأصول كلا على حدى وفقاً لما جاء به المعيار المحاسبي الدوليIAS30 .

ب- الخصوم: وقد تضمنت ما يلي:

يؤخذ في جانب الخصوم الترتيب حسب الدفع للالتزام فنجد أن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك عرض قائمة الخصوم في الميزانية كما يلي حيث نجد أنه لا توجد للبنك أرصدة دائنة كما شهدت الديون اتجاه الهيئات المالية انخفاضا في قيمتها مقارنة سنة 2015، كما ارتفعت الديون اتجاه الزبائن مقارنة سنة 2015 وتعد هذه المستحقات ضمن ما تطلبه المعيار IAS30 في شكل ميزانية البنك كما نلاحظ أن مجموع الأصول والخصوم قدر بـــ 202485482دج وكذا في سنة 2016 بينما في سنة 2015 كانت 167056894دج أي هذا ما يدل على ارتفاع في قيمة مجموع الأصول والخصوم وبهذا نجد أن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك ، قد استوفى شروط ومتطلبات النظام المحاسبي في عرض حسابات الميزانية.

ثانيا: قائمة خارج الميزانية

تعد قائمة خارج الميزانية من قوائم المالية المطلوبة ضمن القوائم المالية للبنك في النظام المحاسبي المالي، وقد أوردها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك في التقرير السنوي لسنة 2016.

– فنجد أن الالتزامات المقبوضة قد انخفضت من 16476121دج سنة 2015 إلى 12464092دج سنة 2016 كذلك لاحظنا انخفاض في الالتزامات المدفوعة.

ثالثا: جدول حسابات النتائج

لقد أخذ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك في عرض جدول حسابات النتائج بالنظام 09-05، فنجد أن النتائج البنكي الصافي يقدر بـ 5169254دج نتيجة طرح كل من الفوائد و الأعباء المماثلة والعمولات وأعباء النشاطات الأخرى بالإضافة إلى الأرباح والخسائر على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة أو المتاحة للبيع، من ايرادات التشغيل والمتمثلة في الفوائد والنواتج المماثلة إضافة إلى نواتج النشاطات الأخرى، وتم طرح مبلغ الناتج البنكي الإضافي من أعباء الاستغلال ومخصصات الاهتلاك الأصول الثابتة للحصول على الناتج الاجمالي للاستغلال بمبلغ 8956240دج والذي تم طرح مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات الغير القابلة للاسترداد ليتم الحصول على ناتج الاستغلال الذي هو بقيمة 7028199دج لتصبح النتيجة قبل الضريبة تساوي 7028199دج والذي طرحت منه قيمة الضرائب 1858945دج ليكون الناتج الصافي لسنة 2016 بقدر بـ 5169254دج حيث نرى أن الناتج الصافي ارتفع مقارنة بالناتج لسنة 2015 الذي قدر بـ 4355723دج.

رابعا: جدول تدفقات الخزينة

لقد عرض الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك جدول تدفقات الخزينة وفق النظام 09-05 أي وفق النظام المحاسبي المالي وتم عرضه وفق الطريقة المباشرة والغير مباشرة فنجد أن الناتج قبل الضريبة شهد ارتفاع في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وقد قدرت قيمة الزيادة بـ 980405دج كما شهد صافي التغير أموال الخزينة ارتفاعا بقيمة 8109699دج كما نلاحظ أن البنك احترم المعيار المحاسبي الدولي في جدول تدفقات الخزينة IAS30.

خامسا: جدول تغير حركة رؤوس الأموال

تم استحداث هذا الجدول مع النظام المحاسبي المالي قد عمل به الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك في عرض هذا الجدول وفق النظام 09-05، حيث لم يتغير رأسماله إلاَّ سنة 2016.

❖ **مطابقة القوائم المالية للبنك مع المعيار المحاسبي الدولي IFRS07 الابلاغ المالي:**

يتطلب معيار الابلاغ المالي رقم 07 افصاحات حول القيمة العادلة وكذا المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية كمخاطر السيولة والائتمان والسوق.....الخ.

1- **البنود بالقيمة العادلة:**

يتم الافصاح في القوائم المالية للبنك عن الأصول والخصوم المالية بعد التسجيل الأولي لها بالقيمة العادلة وكذا تبويب الأصول والخصوم المالية ضمن فئات بالإضافة إلى تشكيل مؤونات خطر القروض، تحدد القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط (سوق الأوراق أو البورصة) أو الوسيط أو جهة حكومية.

2- **السياسات المحاسبية:**

لقد تطرق البنك إلى العديد من المخاطر منها خطر القرض أخطر السوق، خطر عدم التطابق، خطر تبييض الأموال، خطر تمويل الإرهاب، الخطر الجبائي والخطر القانوني، لهذا اعتمد الصندوق مبدأ الحيطة والحذر في تقييم المخاطر المختلفة وتخصيص مؤونات لمواجهتها حيث اعتمد تخصيص قيمة 5% من قيمة رأس المال لمواجهة الخطر البنكي عموماً.

3- **طبيعة ومدى المخاطر الناشئة**

لقد تطرق البنك إلى الإفصاحات النوعية بذكر المخاطر من الأدوات المالية وكذا المؤونات المشكلة لمواجهة هذا الخطر.

– **خطر القرض:**

إدارة المخاطر للبنك مهمتها الأساسية تسيير نظام التحكم بالأخطار باحترام المبادئ والقواعد المنصوص عليها من طرف السلطات الوصية الجزائرية، كل ارتفاع في مبلغ قرض الزبائن يكون هناك ملف قرض رسمي وموثق بشكل كافي يتضمن تحليل ملائم وتوصيات مبررة للقرض التي من خلالها يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة.

– مخاطر السيولة:

تسير خطر السيولة مؤمن من طرف قسم الخزينة الموضوع مباشرة تحت سلطة الإدارة المالية للبنك، حالة السيولة يتم تتبعها يوميا مع عملية التنبؤ بوضع حالة وقائية للأيام القادمة حيث يتم إعداد تقرير يومي حول وضعية السيولة فمخاطر السيولة يتم فحصها بصورة دورية.

– المخاطر المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

لقد عمل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك على مواجهة المخاطر المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب منذ سنة 2009 تحت مسؤولية وحدة داخل البنك التي تقع في السلم الهرمي تحت مسؤولية ورقابة دائمة كما اعتمد الصندوق على وضع جهاز وقاية ضد تبييض الأموال وهذا تبعاً للتوجيهات والتعليمات الصادرة من الإدارة العليا.

خلاصة الفصل:

بعد ما قمنا بعرض الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط/بنك وتقديم لمحة تاريخية عن هذا البنك، وبعدها ثم عرض القوائم المالية لسنتي 2015-2016 وتحليلها، ثم مطابقة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي، حيث تم استنتاج أن البنك يقوم بإعداد القوائم المالية وفق قوانين النظام المحاسبي، بعدما أفصح عن جميع السياسات المحاسبية ، وهذا ما هو مطلوب ضمن متطلبات الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي.

ونرى أيضا أن البنك قم بتطبيق المعيار 01 عرض ونشر القوائم المالية و المعيار 07 الأدوات المالية: الإفصاحات حيث نجد أن البنك مواكب للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، و هذا ما تثبته مكانته الوطنية والدولية.

ختاما شهدت الساحة المالية والمصرفية حملة من التحولات العميقة سواء في طريقة إدارتها أو في المعايير المستخدمة لتقييمها، فضلاً عن توسيع مجالات اهتمامها و وظائفها، الأمر الذي فرض عليها التكيف مع هذه التحولات قصد استيعابها ضماناً للبقاء، ولقد عرف النظام المصرفي الجزائري جملة من التحولات منها مما نتج عنه انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق مما ساعد البنوك بالحرص على استغلال الموارد المالية على أحسن وجه من خلال تشغيلها بشكل يضمن لها تحقيق أهدافها، استراتيجياتها، برامجها و غاياتها ضمن إطار البيئة المالية، و المصرفية التنافسية سعياً منها لبناء مركزاً استراتيجيا متميز من خلال اعتماد استراتيجيات مالية ومصرفية ترتكز على أحدث تقنيات وطرق التحكم المستعملة في عملية تمويل النشاط الاقتصادي لتفادي كل المخاطر التي قد تنجر عنها خاصة في ظل الأوضاع الراهنة لبناء علاقة جديدة بين المؤسسات والدول لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني ضمن الاستقلالية المالية.

وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية، وهذا ما اهتم به مجلس المحاسبة الدولية وعمدت إلى اصدار معايير محاسبية تشمل البيانات الواجب الإفصاح عنها في معيار التقرير المالي رقم 07، الإفصاحات المالية والذي ركز على الإفصاحات في مجال البنوك والمؤسسات المالية.

الجزائر بدورها عمدت إلى إصلاح النظام المصرفي مع دخولها إلى اقتصاد السوق الأمر الذي أجبر البنوك على التفكير السريع و العميق في تحسين الخدمات و تنويعها، قامت السلطات النقدية بإصدار مجموعة من القوانين لمواكبة المحاسبة البنكية و التغيرات الاقتصادية و من بين هذه القوانين و القرارات:

- النظام رقم 09-04 بتاريخ 23 جويلية 2009 و المتضمن مخطط حسابات بنكي و القواعد المحاسبية البنكية المطبقة في البنك و المؤسسات المالية، وكذلك النظام 09-05 في 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية و النظام 09-08 في 29 ديسمبر 2009 المتعلقة بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية لأنها تطبق نفس القوانين.

– المعلومات التي أفصح عنها البنك في التقارير المالية تعتبر كافية لتلبية احتياجات المستخدمين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة لأنها تقوم بإعداد القوائم كاملة، كما جاء في النظام المحاسبي المالي.

– عرض الملاحظات و الإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للبنك و التي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة فيها، لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم المالية بل تأتي في جداول مستقلة بعد عرض القوائم المالية مما يزيد من درجة الإفصاح عن المعلومات المالية في هذه القوائم.

اختبار الفرضيات:

من خلال دراسة القوائم المالية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك يمكن إثبات صحة أو بطلان الفرضيات كما يلي:

– يتم عرض القوائم المالية للبنوك وبالتحديد في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وفقاً لقوانين النظام المحاسبي المالي، نظراً لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للبنك، ولقد اتضح أن هذه الفرضية صحيحة لأن البنك قام بعرض كل القوائم المالية كما جاء في قوانين النظام:

- ✓ الميزانية.
- ✓ خارج الميزانية.
- ✓ جدول حسابات النتائج.
- ✓ جدول تدفقات الخزينة.
- ✓ جدول التغير في الأموال الخاصة و الملاحق.

- يتم الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة عن أساس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة الوثيقة الصلة بفهم القوائم المالية، بالفعل قام البنك بالإفصاح عن كافة السياسات المستخدمة في التقرير المالي له ومنه هذه الفرضية صحيحة .
- يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الأدوات المالية: الإفصاحات في الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية ، يقوم البنك بالإفصاح عن الخصوم و الأصول المالية بالقيمة العادلة، أم الأصول المادية والمعنوية يتم الإفصاح عنها بالتكلفة التاريخية وكذا الإفصاح عن المخاطر المحاسبية الناشئة من الأدوات المالية والمؤونات المخصصة لمواجهة الخطر ومنه الفرضية صحيحة.

– من خلال دراستنا للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك توصلنا إلى النتائج التالية والتي يمكن تعميمها على البنوك العمومية.

– تقليل من القيود المفروضة على عمليات منح القروض والخدمات لأن ذلك يساعد على زيادة عدد المتعاملين مع البنك، وكذلك القيود المفروضة على إمكانية الحصول على أي معلومات تفصيلية تخص القوائم المالية الخاصة بالبنك.

التوصيات:

بناءاً على النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

– تطوير عمل البنك من خلال إدخال النظم الالكترونية إلى العمل المصرفي وتحسين مستوى الخدمات المصرفية و السعي لتقديم منتجات جديدة كالصراف الآلي و بطاقات الائتمان، وبذلك يصبح البنك قادراً على مواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة وتحسين أداء المصرف من خلال تقليل الروتين و الخطأ إلى أدنى حد.

– تكثيف البرامج التعليمية و التدريبية للعاملين في البنك للتعريف بمفاهيم المحاسبة و أهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي، وهذا سيؤدي إلى زيادة المحاسبيين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات و المتطلبات المحاسبية.

وبهذا فإن الجزائر عمدت إلى تطبيق القوانين التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على المحاسبة البنكية لتتماشى واقتصادها الوطني و تغيراتها حتى تضمن القوائم المالية مستوى عالي لإفصاح المالي و المحاسبي و تكون معدة وفق أسس واضحة و مفهومة لدى متخذي القرارات لأن هذا النظام مستمد من معايير المحاسبية الدولية.

آفـــاق البحث:

وفي الأخير فإن أي عمل ومهما كانت الجهود المبذولة لا يخلو من النقائص وهذا العمل عبارة عن جزء صغير من سلسلة كبيرة في مجال المحاسبة الدولية و القطاع البنكي، ولقد بحث فيه الكثير ومازال مفتوحاً للباحثين جدد لدراسة من زوايا جديدة تخدم البحث العلمي بصفة عامة.

كما نتمنى أن تكون إسقاط لواقعنا الوطني بصفة خاصة ليكون الباحث بدراسته مرآة الاقتصاد وطنه ومن أهم المواضيع التي نقترحها لدراسة كالتالي:

- أهمية البيانات المالية والإفصاح عنها في القوائم المالية وكيف يمكن تداركها في القطاع البنكي.
- الثغرات المحاسبية في القوانين الجزائرية التي أدت إلى فضائح مالية في القطاع البنكي.
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على البنوك الجزائرية.
- قياس أداء البنوك في ظل النظام المحاسبي المالي.

أولا: باللغة العربية

الكتب

1. د. ناصر دادي عدون و د. معراج هواري ، دراسة حول دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، جامعة الأغواط عمار ثليجي ، الجزائر ، بدون سنة نشر .
2. محمد أبو نصار – جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعلمية)، عمان- الأردن ، 2008.
3. وليد ناجي الحيالي ، أصول المحاسبة المالية ، الجزء الأول ، منشورات الأكاديمية العربية ، الدنمارك ، 2007 .

الرسائل و الأطروحات

1 . بزماوي محمد، القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية، رسالة ماجستير، حلب، دمشق.

2 . سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2004/ 2005.

3 . فاتح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

4 . مريم صغير موح، القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبية الدولية ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ديسمبر 2010.

التقارير والقوانين و المراسيم والقرارات

1 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 74، القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

2 . وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موقع نشر الجزائر، 2009.

3 . نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76.

4 . نظام رقم 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر2009 العدد 76.

5 . قانون 07/ 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادرة بالجريدة الرسمية، العدد 74.

6 . Ministère des Finances, projet de system constable Firancere, document de Travail juillet 2006

المجلات و المقالات والملتقيات

1 . زعدار أحمد و سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية(IAS/ IFRS) ،مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر،2010.

2 . كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/ IFRS)،مجلة اقتصاديات بشمال إفريقيا، العدد 06.

3 . شنوف شعيب، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد02، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصادين الجزائريين، الجزائر، 2006.

4 . عدنان هاشم السامرائي وطلال جيجان العلكاوي، دور النظام المحاسبي في التعافي من أثار الأزمة المالية العالمية ، مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلة السابعة، العدد 20، جامعة البحرين2012.

5 . مسعود صديقي- مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود، ملتقى دولي حول "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية"، المركز الجامعي بالوادي،17-18 جانفي 2010.

6 . بن فرج زوينة، الاتجاهات العلمية للإفصاح في البنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، جامعة باجي مختار عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.

7 . سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي 17-18 جانفي2010، بالقطب الجامعي الجديد الشط ، المركز الجامعي بالوادي .

المؤتمرات و الندوات

1. محمد مهدي ضيف الله، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي للدولة، المؤتمر الدولي الأول حول" المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية،4،5 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة الجزائر.
2 مداخلة الأستاذين أيت محمد مراد و الأستاذ بحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر " تحديات وأهداف"، جامعة بومرداس،17سبتمبر 2011.

المواقع الإلكترونية

1. http//: www.CNEP banque. Dz/indesc-ar page historique 14/04/2018 a 09:35 Matin
2 . http: www.djazair news. Info/ national
3. http: www. Cnep. Banque. Dz/ index- ar

ثانيا : باللغة الفرنسية:

1 . GROUP Revue Fiduciaire, code frs normes et interprétations, 6eme éditions, Paris 2011